

الجيش الإسرائيلي يستعد لحرب
السايبير بإعلان إنشاء ذراع جديدة!



صفحة (٥) ة

باحثون إسرائيليون يسعون إلى تغيير
الخطاب الاستشراقي تجاه العالم العربي



صفحة (٦) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٥/٦/٢٣م الموافق ٦ رمضان ١٤٣٦هـ العدد ٣٦٠ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«ثلاثا القتلى الفلسطينيين من الأطفال»

إسرائيل ترفض تقرير مجلس حقوق الإنسان حول العدوان على غزة.. وتنتياهو يصفه بالمنحاز



من أرشيف العدوان على غزة.

«المشهد الإسرائيلي»: رفضت إسرائيل تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي صدر أمس الاثنين، واتهم «إسرائيل وجماعات فلسطينية بارتكاب انتهاكات في حرب غزة قد ترقى إلى جرائم حرب»، وأن «إسرائيل والمجموعات المسلحة الفلسطينية ارتكبا على الأرجح جرائم حرب خلال النزاع في غزة صيف ٢٠١٤» في إشارة إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقال التقرير إن ثلثي القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا خلال العدوان هم من الأطفال.

واعتبر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، أن تقرير اللجنة الدولية منحاز وهاجم مجلس حقوق الإنسان. وقال إن «هذا التقرير هو تقرير خاطئ» واللجنة التي كتبتة عينها مجلس يسمى نفسه «مجلس حقوق الإنسان» وعمليا هو يفعل كل شيء عدا الاهتمام بحقوق الإنسان. إنه يندد بإسرائيل أكثر مما يندد بإيران وسورية وكوريا الشمالية معا، وادعى أن «إسرائيل تبذل كل ما بوسعها من أجل الحفاظ على القانون الدولي».

وأضاف نتنياهو أن «هذا التقرير منحاز. وإسرائيل لا ترتكب جرائم حرب، وإنما تدافع عن نفسها أمام منظمة (يقصد حماس) ترتكب جرائم حرب. ولن نجلس مكتوفي الأيدي فيما مواطنونا يهاجمون بالآلاف الصواريخ». وكان نتنياهو قد طالب وزراء حكومته بعدم التعقيب على التقرير.

رغم ذلك، علق وزير التربية والتعليم الإسرائيلي ورئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، على التقرير بالقول إن «هذا تقرير ملطخة أيديه بالدماء لأنه يسمح بقتل اليهود، وهو يحاول تحويل دماء اليهود إلى أرخص منتوج في العالم الغربي، وهو يقيد أيدي جنودنا من الدفاع عن سكان الجنوب. إنهم يقيدون أيدينا. والمهم في هذا التقرير ليس الإجابات وإنما الأسئلة».

وعقب عضو الكنيست تسيبي ليفني، التي كانت عضوا في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) الذي اتخذ القرارات بشأن مجرى الحرب أثناء العدوان، واعتبرت أنه «لن نقبل بالمساواة بين إرهابيين وجنود الجيش الإسرائيلي، ولن نوافق على أن يتحدثوا عن جنودنا وعن إرهابيين بنفس واحد وهذا تشخيص مهم لكل دولة تحارب الإرهاب».

وأضافت ليفني أن «جنود الجيش الإسرائيلي يحاربون الإرهاب رغم أنه يصاب مدنيون أحيانا. والمنظمات الإرهابية لا تميز وتقتل مدنيين وجنودا على حد سواء».

كذلك اعتبر رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»، عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، الذي كان عضوا في الكابينيت أثناء العدوان، وطالب هو وبينيت بإعادة احتلال قطاع غزة. أن «إسرائيل لا ترتكب جرائم حرب. ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واللجان المنحازة التي يشكلها ترتكب جرائم ضد الإنسانية بصورة دائمة عندما تعيد كتابة التاريخ وتشوه الواقع الذي فيه دولة تحارب من أجل الدفاع عن أطفالها الذين يتعرضون لهجمات صاروخية من جانب منظمة إرهابية تنشط من داخل تجمعات أطفال».

وإدعى رئيس قائمة «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هرتسوغ، الذي يزور بريطانيا، أنه «لست بحاجة إلى أي تقرير دولي وإلى أي لجنة لكي أعرف أن الجيش الإسرائيلي هو جيش أخلاقي، بينما قتل الأبرياء بالنسبة لحماس هو

الهدف الأساسي. وبإمكانني القول إنه من خبرتي في اجتماعات كابينيت كثيرة، فإن مسألة الحلق الأذى بغير الضالعين في القتال والأبرياء مطروحة على الطاولة دائما».

وأضاف أن «الأمر الهام الوحيد بما يتعلق بغزة هو فعل كل شيء من أجل منع الجولة المقبلة ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي دعم مبادرة تؤدي بأسرع وقت إلى جعل غزة منزوعة السلاح وإعادة إعمارها».

من جانبها، قالت رئيس حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غلثون، إن «النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة ينبغي أن تشعل ضوءا أحمر حيال الأداء خلال «الجرف الصامد» وأن إسرائيل أخطأت عندما رفضت التعاون مع لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان».

وأضافت غلثون أن «الحديث يدور عن إهدار فرصة مزدوجة. في المرة الأولى لأن التقرير هو نتيجة لتنازل إسرائيل عن فرصة استعراض الأدلة التي بحوزتها، وفي المرة الثانية لأن إسرائيل أهدرت فرصة استخدام اللجنة كحيلة من أجل التأثير فيها على الرأي العام العالمي».

وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية إن «العملية كلها التي قادت إلى كتابة التقرير حركتها منذ البداية دوافع سياسية وخلق أخلاقي. والتقرير لا يعترف بالفرق الجوهرى بين أداء أخلاقي من جانب إسرائيل خلال

عملية «الجرف الصامد» العسكرية وبين أداء المنظمات الإرهابية التي حاربت ضدها. ويوجد لدى مجلس حقوق الإنسان هوس ضد إسرائيل».

واعتبر عضو الكنيست حاييم يالين، من حزب «بيش عتيد» (يوجد مستقبل) والذي كان يشغل منصب رئيس مجلس إقليمي «أشكول» القريب من قطاع غزة أثناء العدوان، أن «هذا تقرير مظل، وهو ليس أكثر من ختم مطاطي، يمنح الدعم للمنظمات الإرهابية في العالم لمواصلة نشاطها ضد الأبرياء، والأمين العام للأمم المتحدة، الذي أمر ببناء عيادات ومدارس في قطاع غزة وتحولت إلى مبان إرهابية، يتحمل مسؤولية المجازر والدمار في المنطقة بسبب هجماته ضد دولة إسرائيل. وحين الوقت لأن ينظر العالم إلى الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط بصورة موضوعية».

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية نشرت تقريرا استباقيا اعتبرت أنه يشكل ردا على الاتهامات التي توقعته أن ترد في تقرير مجلس حقوق الإنسان. ودافع التقرير الإسرائيلي عن «شرعية الحرب» العدوانية، واتهم الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية». كذلك ادعى التقرير الإسرائيلي أن معظم القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا خلال العدوان مقاتلون، وأن الفصائل استخدمت المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية.

الطائفة الدرزية في إسرائيل تطالب بالتدخل لصالح الدروز

في سورية.. وتنتياهو يتحسب من الانجرار إلى الحرب الأهلية

والروسى لنظام الأسد يتمثل بتقديم المشورة والمعلومات الاستخبارية والسلاح، وأن الهدف هو منع تقدم المتمردين في جبهات جديدة ونحو مواقع ما زالت تحت سيطرة النظام. وقالت الصحيفة إن مصلحة إيران في الحفاظ على نظام الأسد تأتي في إطار الصراع على الهيمنة على المنطقة ضد «الدول السننية المعتدلة» وعلى رأسها السعودية ومصر، بينما على رأس اهتمامات روسيا الحفاظ على ميناء طرطوس الذي يرسو فيه أسطولها.

وأضافت الصحيفة أنه على الرغم من أن إيران تزود سورية بكميات كبيرة من السلاح، إلا أنها لا توافق على مشاركة قوات حرس الثورة في القتال الدائر في سورية على الرغم من مطالب الأسد، وتكتفي بمنح المشورة العسكرية لقوات النظام من وراء الكواليس. واعتبرت التقديرات الأمنية الإسرائيلية أن امتناع إيران عن مشاركة فعلية في القتال من خلال زج قوات حرس الثورة نابع من تخوف طهران من تأثير ذلك على المحادثات النووية التي تجريها مع الدول الكبرى.

وقال تقرير نشرته صحيفته «هآرتس» يوم الجمعة الماضي، إن قلعا كبيرا يساور سكان القرى الدرزية الأربع في الجولان، الذين تربطهم علاقة قربى بسكان الخضر خصوصا، وبسكان جبل العرب حيث تتركز الغالبية الساحقة من الدروز السوريين الذين يزيد عددهم عن نصف مليون نسمة، ويعتبرون من مؤيدي النظام السوري.

وتفيد تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن حكومة إسرائيل، ورئيسها بنيامين نتنياهو، يرفضون التدخل في الحرب الأهلية في سورية تحسبا من «الغوص في واطها»، إلا في حال ووجهت النيران من داخل الأراضي السورية باتجاه إسرائيل، وبضمن ذلك باتجاه الجولان المحتل.

وإلغ المسؤولون طرفيا بأن إسرائيل حذرت «جهات في المعارضة السورية» من عواقب مهاجمة الدروز.

وأوضح نتنياهو ومسؤولون إسرائيليون آخرون ذلك خلال لقاءات مع طرف وشخصيات من الطائفة الدرزية، لكن نتنياهو صرح بأن إسرائيل لن تسمح بالمس بالدروز في قرية الخضر. وقال ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي لطريف إنه في حال هاجمت الميليشيات الإسلامية قرية الخضر فإن بإمكان سلاح الجو منع ذلك، شرط مصادقة الحكومة على ذلك. وفي هذه الأثناء بادر رئيس المجلس الإقليمي الجليل الأعلى، غيورا زالتس، إلى دراسة حلول لإسكان دروز سوريين بشكل مؤقت في بلدات بشمال إسرائيل، في حال لجأوا إلى إسرائيل. وذكر موقع «واللا» الإلكتروني أول من أمس، أن زالتس وجه رسالة إلى إدارات الكيبوتسات (القرى التعاونية) الواقعة ضمن نفوذ المجلس الإقليمي الجليل الأعلى طالبا منها المشاركة في المبادرة وتوفير أماكن نوم مؤقتة في هذه الكيبوتسات.

وكتب زالتس في رسالته أنه «أجد صعوبة في البقاء غير مبال حيال ما يحدث في مسافة ليست بعيدة عن حدود إسرائيل وبلداتنا»، وأشار إلى أن رسالته تأتي في أعقاب اجتماع مع منتخب جمهور من الطائفة الدرزية وبعد «رود أنباء عن مجزرة تجري في القرية الدرزية الخضر».

من جهة أخرى، تشير التقديرات في جهاز الأمن الإسرائيلي إلى أن إيران وروسيا تستمران في دعم النظام السوري والعمل من أجل بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم. وذكرت «هآرتس»، أمس، أنه بموجب تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي فإن إيران وروسيا تصران على مواصلة دعم الأسد على الرغم من الإخفاقات والخسائر العسكرية التي تكبدها النظام في الحرب ضد المتمردين وخسارة مواقع عديدة ومهمة في البلاد.

ووفقا للتقديرات الإسرائيلية فإن المساعدات والدعم الإيراني

«المشهد الإسرائيلي»: دعا الزعيم الروحي للطائفة العربية الدرزية في إسرائيل، الشيخ موفق طريف، أبناء الطائفة إلى الحفاظ على برودة أعصاب والتصرف بمسؤولية، ونقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية عن الشيخ طريف قوله، أمس الاثنين، إن «الديانة الدرزية تعارض أي مس جسدي وخاصة بالجرى، واستفزات كهذه تضر بمصلحتنا وبمصلحة أشقاقتنا الدروز خلف الحدود».

وكان طريف يعقب بذلك على تعرض مجموعة من سكان قرية حرفيش الدرزية في الجليل لسيارة إسعاف عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي كانت تنقل جرحى أصيبوا في المعارك الدائرة في سورية إلى مستشفى الجليل الغربي في مدينة هرتيا. وتستقبل المستشفيات الإسرائيلية، وكذلك مستشفى ميداني أقامه الجيش الإسرائيلي عند خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان، جرحى من قوات المعارضة التي تقاوت ضد النظام السوري، وبينهم عناصر من ميليشيات إسلامية.

وتطالب شخصيات في الطائفة الدرزية، بينهم الشيخ طريف وضباط حاليون وسابقون في الجيش الإسرائيلي ووزراء سلطات محلية درزية، إسرائيل بتقديم المساعدة للدروز في سورية، وخاصة لسكان قرية الخضر، التي تقع على بعد كيلومتر ونصف الكيلومتر عن خط وقف إطلاق النار في الجولان. ويأتي ذلك في أعقاب تردد أنباء عن أن تنظيمي «جبهة النصرة» و«داعش» يحاصران الخضر من عدة جهات، ويخشى الدروز في إسرائيل من ارتكاب التنظيميين مجازر بحق أبناء طائفتهم في سورية.

على هذه الخلفية، هاجم سكان من قرية حرفيش سيارة الإسعاف العسكرية، لدى مرورها في القرية، وتشير تصريحات طريف إلى أن السكان أرادوا الوصول إلى الجرحى من الميليشيات الإسلامية التي كانت سيارة الإسعاف تتخلقهم، وأنهم من «جبهة النصرة».

وانتظر سكان حرفيش سيارة الإسعاف العسكرية وحاولوا إيقافها، لكن العسكريين الإسرائيليين رفضوا التعاون معهم وواصلوا طريقهم بسرعة، لكن شبان من قرية حرفيش طاردوهم بسيارتين، وأغلقوا الطريق أمام سيارة الإسعاف، وطلبوا التديق في هوية الجرحى. وتمكنت سيارة الإسعاف من مواصلة طريقها بعد وصول قوة شرطة رافقت سيارة الإسعاف حتى المستشفى في هرتيا.

ويخبر وضع الدروز في سورية قلعا بالغا بين الدروز في إسرائيل، حيث جرت خلال الأسبوعين الأخيرين مظاهرات في عدد من القرى الدرزية في الجليل والكرمل، طالبا فيها حكومة إسرائيل بالتدخل لإنقاذ الدروز في سورية.

قريباً عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية

« مدار »

يأثير أرون

المحرقة، «الانبعاث»،
النكبة

ترجمة: أسعد زغبى



بالير أرون
المحرقة، «الانبعاث»، النكبة

ليبرمان يبحث عن جمهور مصوتين جديد: يمين ضد «الحريديم»!

«ليبرمان خسر بنسبة كبيرة جمهور «المهاجرين الجدد» بينما يفضل مؤيدو خطابه العنصري الشرس أحزاب المستوطنين*

* ليبرمان يطمح لجذب الجمهور اليميني الذي دعم حزبي «تسومت» و«شينووي» السابقين*



ليبرمان: البحث عن رافعة جديدة.

حد لظاهرة التهرب من خدمة الاحتياط، ولكن الأهم من ناحيتهم، فرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، تحت شعار «تقاسم العيب».
ثانيا- حركة المطالبة بتسيير حفلات عامة في أيام السبت: فبعد الانتخابات الأخيرة بأسبوعين، انتقد وزير المواصلات من حزب الليكود، يسيرايل كاتس، المطالبات بتسيير حفلات عامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، واعتبرها مطالبة «يسارية» رافضا تغيير الوضع القائم، وقد أثارت تصريحاته غضبا واسعا في الشارع، ليظهر ناشطو يمين علمانوتن كي يعلنوا أنهم هم أيضا يقفون وراء هذا المطلب وليس فقط اليسار، ما يعني أن هذا الجمهور من ناحية ليبرمان ما زال قائما، ويحتاج إلى إطار سياسي يجمعه.

رهن ليبرمان

برغم ما يخطط له ليبرمان، فإن مستقبله يبقى غامضا، خاصة على ضوء ملف الفساد الذي يعصف بحزبه، فكما أنه لا أحد يعلم من الذين حرك هذا الملف وأثاره دفعة واحدة في أوج الحملة الانتخابية السابقة، فلا أحد يعلم، متى ستنتشر «نيران التحقيق» لتصل مجددا إلى أطراف ليبرمان، أو إليه هو بعد ذاته، هذا إذا لم تنشأ قضايا أخرى.

يقرا ليبرمان تقديرات المستقبل بشأن التركيبة الديمغرافية للمجتمع، وعلى ما يبدو اتبته إلى الارتعاج الحاد في نسبة الحريديم من بين السكان، بما يزيد عن ١٣٪، وأنهم أكثر من ١٥٪ من بين اليهود، وهذه نسب ترتفع باستمرار، ما سيجعلهم عرضة للانتقاد أوسع، لأن إجماعهم عن الانخراط في سوق العمل ينسب طبيعية ورفضهم الانخراط في الجيش، سيزيدان النقمة عليهم في الشارع. إلا أنه سيكون على ليبرمان اقتناع ذلك الجمهور اليميني بمدى التصاقه بشعاراته، فمثلا إن لا ينضم خلال الولاية البرلمانية إلى الائتلاف القائم، طالما أنه يتجاذب مع مطالب الحريديم، أضف إلى هذا مدى قناعة هذا الجمهور بأن ليبرمان أصلا سيبقى على الساحة السياسية بعد دعه له.

كميات مصوتين أكبر، وابتعاد المهاجرين الجدد عنه، بدأ ليبرمان يبحث عن جمهور جديد، يقنعه بالتصويت له.

تلميحات ليبرمان

قبل أقل من أسبوعين، عقد حزب «يسرائيل بيتينو» لقاء لناشطين مركزيين في أحد فنادق البحر الميت، امتد لثلاثة أيام، تناولوا فيه في وسائل «استتناهض الحزب»، ومجرد انعقاد هذا اللقاء، لحزب لا قيمة لمؤسساته وهيئاته، أمام شخص ليبرمان المقرر الأوجد، فإنه يوحى بأزمة ليبرمان، ولكن هناك شك كبير في ما إذا سيكون لهذا اللقاء وزن، رغم أنه ضم منتخب جمهور من الحزب، وناشطين على مدى سنوات فيه.

اللافت في هذا اللقاء هو ما قاله ليبرمان في كلمته المركزية أمام المجتمعين، إذ قال: «نحن نمثل قطاعا هاما في إسرائيل، القطاع الذي يعمل ويخدم المجتمع، العاملين الذين يدفعون ضريبة الدخل، ومن دون هذا القطاع، فإن الحزب لا يمكنه الاستمرار. إن المس بقانون تقاسم العيب، والغاء مقياس المدخول من العمل، للحصول على أحمية السكن، والغاء القانون الذي يخفف من قيود هويد الأشخاص، هي أمور نحاربها، ونحن نريد استمرارها في سجل القوانين».

هذا الكلام يؤكد وجهة ليبرمان المركزية في المرحلة المقبلة: فبارة «الجمهور الذي يعمل ويدفع ضريبة الدخل»، تستهدف جمهور المتزنين «الحريديم»، الذين راجهم لا يخفون في سوق العمل (٣٩٪ فقط)، ويفضلون البقاء في المعاهد الدينية، بعناشهم على مخصصات اجتماعية، قسطها الأكبر من الخزينة العامة، وكذا بالنسبة لقانون «تقاسم العيب»، فالتقصم منه القانون الذي يفرض الخدمة العسكرية الالزامية على شبان «الحريديم»، الذي أقرته الحكومة السابقة قبل نحو عام، وكان من المفروض أن يدخل حيز التنفيذ كليا في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، إلا أن الائتلاف الحكومي القائم اتفق على إفرأغه من مضمونه، وقد شرع في الأيام الأخيرة بمراحل التشريع.

وكما ذكر هنا سابقا، فإن ليبرمان جعل من بنود اتفاق الائتلاف مع كتلتي «الحريديم»، «شاس» ويهدوت هتوراة»، سببا مركزيا لعدم الانضمام إلى الحكومة، بينما في خلفية قراره يقف امران آخران: فليبرمان يريد أن يكون ذا مكانة مركزية في أي حكومة تنشأ، وقوته البرلمانية الضعيفة نسبيا تجعله كتلة أقل شأنًا مقارنة بما كان رغم أنه كان سيمثل على حقبة الحاريجة.
وثانيا، إن ليبرمان قرر النظر إلى ما هو أبعد، وإلى مصيره في الانتخابات المقبلة، ولذا رأى أن جلوسه في المعارضة وتغيير أهدافه المركزية، قد يضمن بقاءه على الساحة السياسية لدورة أخرى، مسجلا ذروة غير مسبوقة، من بين أحزاب «الرجل الواحد»، فأمثال حزبه لم تصمد لأكثر من دورة برلمانية، أو دورتين على الأكثر، بينما وجود ليبرمان قائم بشكل متواصل منذ ١٦ عاما، ورغم ذلك يبقى حزبه مسمى على اسمه، ولم يثبت في أي يوم أنه حزب مؤسست.

يمين ضد «الحريديم»

يعرف ليبرمان أن مناهضة جمهور «الحريديم»، غير العامل، غير المنتج، وغير المستهلك، والذين لا يخدم في الجيش، ويرفض «تقاسم العيب»، لا يقتصر على الجمهور العلماني اليساري، بل أيضا هناك جمهور علماني يميني، ارتكز عليه في الماضي حزبان: أولهما حزب «تسومت»، الذي تزعمه رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق فرأئيل ايتان، وهناك مواصفات مشابهة لذلك الحزب ويسرائيل بيتينو، فرأئيل ايتان الذي مات قبل نحو ١٠ سنوات وليبرمان من أشد العنصريين ضد العرب.

ونذكر أن ايتان ركز حملته الانتخابية في العام ١٩٩٢ على العداء للعرب، والعداء للحريديم، وحصل يومها على ٧ مقاعد، بعد أن حصل في العام ١٩٨٨ على مقعدين، وحصوله على ٧ مقاعد كان شأنًا كبيرا في تلك الفترة التي كان ما زال فيها حزبا «العمل، والليكود»، يحصلان معا على ما بين ١٠٪ إلى ١٦٪ من مقاعد البرلمان. وتلاشى حزب «تسومت» على ثلاث مراحل: انشقاقه إبان حكومة إسحاق رابين ١٩٩٢-١٩٩٦، ثم اندماجه في تحالف انتخابي مع الليكود العام ١٩٩٦، وخروجه من

خبر عسكري إسرائيلي:

الجولة المقبلة من القتال مع حزب الله ستكون أشد صعوبة وعنفاً من حرب لبنان الثانية!

«لدى حزب الله وحدات نخبة قادرة على شن هجمات سريعة ضد قرى محاذية للحدود والاستيلاء عليها لفترة محدودة

من الزمن والعودة عبر الحدود إلى لبنان، وهناك مخاوف من أن يستخدم أنفاقاً هجومية عبر منطقة الحدود»*



حزب الله: تسليح نوعي.

معززا (منظمات اعتراض صواريخ وقذائف صاروخية مثل «القبة الحديدية» و«العصا السحرية»)، و«دفاعا سلبيا» (ملاجئ للاختباء من النصف، غرقا محصنة وهلمجرا). لكن الأهم من ذلك، يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يردّ بهجوم ساحق يلحق أذى بالغا بالحزب ويقصر مدة الحرب، فعلى مدى العقود القليلة المنصرمة، اعتمدت إسرائيل إستراتيجية الردع بدلا من انتصار حاسم في ساحة المعركة، مفضلة استخدام سلاح الجو والمدفعية من أجل تدفيع الخصم ثمنا باهظا واستعادة قوة الردع، والامتناع عمدا عن شن عملية مكثفة للقوات البرية. لكن في أي مواجهة مقبلة مع الحزب، سيكون على إسرائيل إعادة فحص هذه العقيدة القتالية، ودرس خيارات إستراتيجية تنطوي على مناورة برية واسعة النطاق.

وتخلص شاي إلى القول إن الجيش الإسرائيلي لديه القدرة الكاملة على هزيمة وتغلب على حزب الله في ساحة المعركة إذا أمر بذلك، وهذا ليس من أجل تحقيق هوء مؤقت فحسب بل أيضا من أجل إحداث تغيير حقيقي في الميزان الإستراتيجي للقوى على الجبهة الشمالية.

البنانية الداخلية، وفي المقابل، يكسب مقاتلوه خبرة قتالية ثمينة قد يوظفونها في حرب أخرى ضد إسرائيل. وفي الواقع، وبرغم تورطه في سورية، يواصل الحزب رصد معظم موارده لمواجهات مستقبلية مع إسرائيل، وبعد حرب لبنان الثانية، ركّز في البداية على إعادة تسليح شملت إعادة ملء ترسانة الصواريخ وكميات الذخيرة المدمرة أو التي أطلقت خلال الحرب، بالتوازي مع استيعاب أسلحة أكثر تطورا للاستخدام في مواجهة مستقبلية، ولدى التنظيم اليوم أكثر من ١٠٠ ألف صاروخ (مقارنة بنحو ١٢ ألف صاروخ في العام ٢٠٠٦)، فضلا عن طائرات بلا طيار، وأسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ مضادة للطائرات وصواريخ أرض - بحر، واستثمر الكثير في ترميم بنى تحتية عسكرية وبناء تحصينات جديدة تحت سطح الأرض في مئات الشيعية التي تحولت إلى قواعد لتخزين وإطلاق الصواريخ والقذائف، وتقع معظم مراكز القيادة التابعة للحزب، ومستودعات الأسلحة، ومنصات إطلاق الصواريخ، في مناطق ماهولة بالسكان، كثير منها يقع تحت الأرض بحيث يشكل السكان المدنيون دعرا بشريا لمقاتلي الحزب.

وقال: لا يسعنا سوى افتراض أن الجولة المقبلة من القتال مع حزب الله ستكون أصعب وأعنف من حرب لبنان الثانية، وهذا يعزى جزئيا إلى أن الحزب قد يعتمد في مواجهة مقبلة إستراتيجيا مختلفة كليا. ففي حرب لبنان الثانية، أطلق صواريخ وقذائف ضد مراكز مدنية، وانتشر مقاتلوه على طول خط دفاعي في جنوب لبنان في مواجهة القوات البرية الإسرائيلية. ولكن يبدو أن التنظيم تبني عقيدة قتالية جديدة انعكست في ادعاء قائده حسن نصر الله مرارا وتكرارا أنه في الحرب القادمة ضد إسرائيل، سوف يحتل مقاتلوه منطقة الجليل، ومع أن هذا خطاب فارغ لا طائل منه، إلا أن لدى التنظيم وحدات نخبة قادرة على شن هجمات سريعة ضد قرى محاذية للحدود، والاستيلاء عليها لفترة مددودة من الزمن، والعودة عبر الحدود إلى لبنان، ويمكن تحقيق هذه الاختراقات عبر اختراق السياج الأمني أو الالتفاف حوله، وهناك مخاوف من أنه يستخدم هذا التنظيم أنفاقا هجومية عبر الحدود، ومع الأمان المكتشف وجود أي أنفاق، لكن الجيش الإسرائيلي لا يستبعد إمكانية أن يكون الحزب قد نجح في بناء هكذا أنفاق وأنه قد يستخدما في حالة نشوب حرب.

ومع ذلك، تنبع معظم قوة الحزب من قدرته على إطلاق عدد كبير من الصواريخ والقذائف ضد مراكز سكانية إسرائيلية، محولا الجبهة الداخلية إلى جبهة أمامية، والهدف من ذلك هو نشر الفوضى في الجبهة الداخلية، والحاق أذى واسع المدى بها، إضافة إلى عدد كبير من الإصابات، ولم يضمن هذا السعي، سيحاول ضرب التجمعات السكانية الحدودية، الأمر الذي قد يحدث نزوحا جماعيا لسكان المدنيين الذين سيفرون من منازلهم، وسوف يحاول أيضا ضرب أهداف إستراتيجية وجيوبية، مثل مصافي تكرير النفط في خليج حيفا، وقواعد الجيش الإسرائيلي، وحدات قيادة القتال الجوي، والمقر الرئيس للجيش الإسرائيلي في تل أبيب، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وضخ المياه، ومطار بن غوريون الدولي، ومرافئ الدولة. كما أن هناك تعاونا بين الحزب

البناني والكويتيل احتياط شاولي شاي، مدير قسم الأبحاث في معهد السياسة والإستراتيجية التابع لمركز هرتسليا الذي ينظم مؤتمر هرتسليا السنوي حول ميزان المنة والأمن القومي الإسرائيلي»، إنه في أي مواجهة مقبلة مع حزب الله سيكون على إسرائيل إعادة فحص العقيدة القتالية التي اتبعتها حتى الآن، ودراسة خيارات إستراتيجية تنطوي على مناورة برية واسعة النطاق.

وأضاف شاي الذي أشغل في السابق منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي (٢٠٠٧-٢٠٠٩) في ورقة تقدير موقف جديدة، أنه بعد ثمانية أعوام من الهدوء النسبي على الجبهة اللبنانية هناك قلق متزايد في إسرائيل من إمكانية اندلاع القتال مع حزب الله، الميليشيا الشيعية المدعومة من إيران.

وكتب: يميل الإسرائيليون إلى إرجاع الهدوء الطويل الأمد إلى ردع محقق ظاهريا بفعل حرب لبنان الثانية العام ٢٠٠٦. بيد أن هناك عوامل أخرى ليست أقل مركزية في قرار حزب الله اجتناب التصعيد ضد إسرائيل، وأول هذه العوامل أنه خلال الأعوام القليلة الماضية تورط الحزب عميقا في الحرب الأهلية الدائرة في سورية، فإيعاز من إيران، أرسل الحزب قواته للقتال مع نظام بشار الأسد، حليفه الرئيس، ضد ميليشيات المعارضة السنية، وعلى وجه الخصوص ضد «جبهة النصرة» وتنظيم «داعش» المتشددين. بل أكثر من ذلك، فهو اضطر إلى نشر قواته كي يصدّ محاولات سنية متشددة لنقل دائرة القتال إلى داخل الأراضي اللبنانية، كما أن قواته منغصة بدرجة أقل في العراق واليمن، ومع ذلك، تبقى إسرائيل العدو الرئيس للحزب.

وبرأيه فإن تورط الحزب في سورية حقق له مكسبين إستراتيجيين مهمين: الأول، استعداد سوري لنقل أسلحة متطورة إليه، ومن ضمنها صواريخ أرض - أرض وأرض - جو - أرض - بحر دقيقة، الثاني، فتح جبهة ثانية ضد إسرائيل انطلاقا من سورية في منطقة مرتفعات الجولان حيث يقوم التنظيم بمساعدة إيرانية بتشييد بنية تحتية إرهابية. وأضاف: هذه لعبة خطيرة للغاية، فقد أوضحت إسرائيل أنها لن تسمح بنقل أسلحة متطورة، ووفق مصادر أجنبية، أقدمت على منع هكذا عمليات من خلال قصف قوافل الأسلحة التابعة للحزب، على سبيل المثال. كما تتخذ إسرائيل إجراءات لمنع إقامة بنية تحتية إرهابية على جبهة الجولان، ووفق مصادر أجنبية، أسفرت إحدى هذه العمليات عن مقتل واحد مغنية، ابن عماد مغنية، العقل الإرهابي المدير في الحزب، وجنرال إيراني، وإذا حصل حزب الله استفزاز إسرائيلي، فقد يتطور بسهولة هذا النوع من الاحتكاك إلى مواجهة أشمل، وقد تنفجر أعمال قتالية جديدة بعبادة من هذا التنظيم كجزء من قرار إستراتيجي لقائده أو أسياده في طهران، وليس بالضرورة نتيجة تصاعد وتيرة التصعيد، وقد تستخدم القتال الجديد كذريعة لتخليص الحزب من المستنق السوري، بحة أن حربا مع إسرائيل تتطلب إلغاء الاقتتال العربي.

وأشار هذا الخبير إلى أن حزب الله يدفع ثمنا باهظا لقاء تورطه في سورية على صعيد الإصابات والخسائر البشرية، واستهلاك ذخيرة وفقدان شرعية في الساحة



إخلاء مستوطنة «غفار داروم»

عقد على خطة الانفصال: نتنياهو يضع ذرائع من أجل منع تكرارها في الضفة الغربية

بادر إليها شارون إلى رمز للعلم السياسي والفوضى السياسية والأمنية، وإلى إشارة تحذير من خطوات مشابهة في المستقبل. وقد تعمقت في وعي الجمهور فكرة اليمين، التي بموجبها أنه في كل مرة تنسحب فيها إسرائيل من مناطق مستحول هذه المناطق إلى دفيئة للإرهاب.

لكن معلم اعتبرت أن خطة الانفصال كانت «مبادرة سياسية» وكتبت أنه «في هذه الفترة بالذات، فيما يطع الجمهور الإسرائيلي على تبعات وانعكاسات الضغوط السياسية المتزايدة على إسرائيل (بسبب جمود العملية السياسية مع الفلسطينيين، بإمكان المتحدثين باسم الوسط - يسار أن يستعرضوا أفضليات مبادرة سياسية، إن لم يكن من أجل تحسين وضع إسرائيل الإسرائيلي الاستراتيجي في المنطقة، فعلى الأقل من أجل وقف حقيقة نزاع الشرعية الدولية، التي من شأنها المس ببرنامجها السياسية».

وأضافت أن «خطة الانفصال كانت عملياً آخر خطوة سياسية نفذتها إسرائيل منذ عشر سنوات. لقد طرحت بعدها مبادرات وخطط سلام، لكن لم يوصل أي رئيس حكومة بعد شارون إلى حيز التنفيذ خطوة دراماتيكية إلى هذا الحد. وتمحورت الانتقادات ضد شارون من جانب اليسار حول حقيقة أن هذا إخلاء تم من دون اتفاق مع الفلسطينيين، لكن اليسار تبني الخطة نفسها بدفع».

ولمقت معلم إلى أنه «خلافاً لادعاءات اليمين، بأنه بسبب خطة الانفصال، بدأت حماس تطلق الصواريخ باتجاه بلدات الجنوب، فإن الحقيقة هي أن أول صاروخ قسام باتجاه مدينة سديروت تم إطلاقه من غزة في العام ٢٠٠١، وعشية الانفصال تم إطلاق مئات صواريخ القسام. وهناك أمر آخر تناساه الجمهور وهو الثمن الدومي اليومي تقريبا الذي دفعته إسرائيل بجنودها، الذين أمسيوا وقتلوا جراء تفجير عبوات ناسفة ضدهم، كذلك تم نسيان العيب غير المحتمل بحراسة ٨٦٠٠ مستوطن كانوا يعيشون في قطاع غزة حينذاك».

وزارت معلم أن «بين الأسباب التي جعلت شارون يبادر إلى خطة الانفصال، إدراكه أن الجمود السياسي أدى إلى نمو مبادرات كان بإمكانها، بنظره، أن تلحق ضرراً بمكانة إسرائيل الدولية، وبينها مبادرة جنيف. وأمن بأن إزالة المسؤولية عن مليون فلسطيني في القطاع سيعود بالفائدة على إسرائيل ويزيل عنها جزءاً من الضغط الدولي. وكانت خطوة شارون تعبيراً عن أخذ زمام المبادرة والمسؤولية، ومنح إسرائيل اعتماداً سياسياً واقتصادياً هائلاً، كانت في أشد الحاجة إليه بعد السنوات العنيفة للانتفاضة الثانية».

كذلك أشار المحلل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرונوت»، شمعون شيفر، أول من أمس الأحد، إلى أنه تم إطلاق آلاف قذائف الهاون باتجاه المستوطنات في القطاع في الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥. وقتل قرابة ١٥٠ إسرائيلياً، بين جندي ومستوطن، في عمليات تفجيرية.

وأضاف شيفر أن «من يدعي أنه حتى خطة الانفصال كانت كتلة 'غوش قطيف' جنة عدن، هو مخطئ ومضلل. ومصدر «الإرهاب الفلسطيني» مرتبط بالرغبة في طرد الكيان الإسرائيلي من كل المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، وبالنسبة لتنظيمات عديدة ينبغي القضاء على الكيان الصهيوني في كل مكان».

وأشار إلى أنه «خلال السنوات الست الأخيرة توجد في إسرائيل حكومات يمينية، توجه انتقادات قاتلة لخطة الانفصال عن غزة رغم أن معظم أعضائها أيدوا الخطة. وإذا أردت أن أكون ديموغرافياً أكثر، فإنه ينبغي توجيه سؤال إلى أعضاء الحكومة هؤلاء، لماذا لم تأمروا الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال القطاع وتوطين آلاف (المستوطنين) «المطرودين» فيها؟».

وخلص شيفر إلى أن «الاعتداء الدومي في نهاية الأسبوع الماضي، الذي قُتل فيه شاب إسرائيلي بالقرب من مستوطنة دوليف في السامرة، العمل الذي أعلنت حماس مسؤوليتها عنه، تحتم على حكومة نتنياهو أن تطرح بديلاً شاملاً للحل، وتسوية العلاقات مع ملايين الفلسطينيين الذي يعيشون في محيطنا. لا مفر من ذلك».

فيها. ثم شكل حكومة يمين - حريديم، لم يشارك فيها سوى حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة أفيغور ليرمان. لكن أصوات نواب هذا الحزب إلى جانب الحكومة في القرارات السياسية مضمونة بسبب مواقفه المعارضة للتسوية مع الفلسطينيين.

في حينه أيضاً، في انتخابات العام ٢٠٠٣، تحالف حزب الليكود مع حزب «يسرائيل بعليا» بقيادة نتان شيرانسكي، وحصل على ٤٠ مقعداً في الكنيست، ليكون من الصعب تشكيل حكومة من دون مشاركته فيها. وبعد ذلك شكل شارون حكومة يمين - حريديم وحزب شينوي. وفي وقت لاحق، في كانون الثاني العام ٢٠٠٥، انضم حزب العمل إلى هذه الحكومة بعدما انسحب منها حزب شينوي، كما انسحب منها وزراء على خلفية إقرار خطة الانفصال.

وفي ١٦ شباط العام ٢٠٠٥ صادق الكنيست على قانون تطبيق خطة الانفصال، الذي عرف في حينه باسم «قانون الإخلاء والتعويض». وفي ٢٠ شباط وقع شارون على أوامر إخلاء ٢١ مستوطنة في القطاع وأربع مستوطنات في شمال الضفة.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن ٦٦٪ من الإسرائيليين يؤيدون خطة الانفصال، وكان هناك أغلبية مؤيدة واضحة للخطة في الكنيست، كما أن الأوج التي يتتها وسائل الإعلام كانت مشابهة.

رغم ذلك، كان المستوطنون وقياداتهم في مجلس المستوطنات يأملون بأن يتمكنوا من قلب الأمور رأساً على عقب من خلال سن قانون الاستفتاء الشعبي. وكانوا يأملون أيضاً بمنع إقرار الموازنة العامة وسقوط حكومة شارون، لكن الكنيست أسقط مشروع قانون الاستفتاء وصادق على الموازنة العامة، بتأييد «متمردى الليكود»، وهم ١٣ عضو كنيست عارضوا خطة الانفصال.

وقد أيد «متمردو الليكود» الموازنة بعد أن هدد شارون بالذهاب إلى انتخابات مبكرة في حال عدم المصادقة عليها، وأن قسماً من «المتمردين» لن ينتخبوا مجدداً لعضوية الكنيست.

وأشارت الدكتوراه عنات روت، المستشارة السابقة لرئيس الحكومة، يهود باراك، ورئيس حزب العمل الأسبق، عמרار مستناع والوزير السابق متان فيلناني، في مقال نشرته مؤخرا في صحيفة «مكور رشون»، إلى أن حكومة شارون نفذت حملة نزع شرعية ضد معارضي الانفصال، ووصتهم بأنهم جمهور عنيف ويهدد وجود النظام الديمقراطي.

وحذر رئيس الشبابك في حينه، آفي ديختر، من أنه بين معارضي خطة الانفصال «طراً ارتفاع دراماتيكي في مخالفات التحريض على العنف والعنصرية، والتهرب من الخدمة العسكرية والعصيان». كذلك حذرت عناوين الصحف من أن آلاف نشطاء اليمين يعتزمون مهاجمة الحرم القدسي والقيام بأعمال شغب والدخول في مواجهات خلال تنفيذ الخطة.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن ٦٥٪ من الإسرائيليين مقتنعون بأن جهات في اليمين تخطط لاغتيال شارون.

ومن أجل ضمان تأييد أغلبية من أعضاء الائتلاف في الكنيست إلى جانب خطة الانفصال وإسقاط مشاريع قد تعرقها، منح شارون مكاسب لأحزاب ووزراء، مثل تعيين عضوي كنيست من كتلة «يهדות هتوراة» في منصب نائب وزير، وتعيين أعضاء كنيست من الليكود في منصب وزير أو نائب وزير. لا علاقة بين خطة الانفصال وإطلاق الصواريخ.

توقعت المحللة السياسية في موقع «المونيتور» الإلكتروني، مازل معلم، أنه «في الأيام والأسابيع القليلة، وكلما اقتربنا من ١٥ آب، يوم الذكرى السنوية العاشرة لموعد بدء الإخلاء، سنستمع إلى المزيد من الشعارات الجوفاء المأخوذة من الرواية التي رعاها اليمين في العقيد الأخير، وبموجبها خطة الانفصال عن غزة كانت كارثة تسببت بصعود حماس وأدت إلى إرهاب الصواريخ».

وأشارت إلى أن «المتمدثين باسم اليمين، وبينهم كبار السياسيين وعلى رأسهم نتنياهو، نجحوا طوال السنوات الماضية بتحويل خطة الانفصال التي

بطلول الصيف الحالي، تكون قد مرت عشر سنوات على خطة الانفصال، التي أخلت إسرائيل بموجبها جميع المستوطنات في قطاع غزة، وكانت تعرف باسم «غوش قطيف»، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وتم في إطارها أيضاً سحب قوات الجيش الإسرائيلي من القطاع وإعادة انتشاره حوله في حصار مستمر حتى اليوم.

ونفذت خطة الانفصال، في صيف العام ٢٠٠٥، حكومة يمينية شكلها حزب الليكود برئاسة إريئيل شارون، وسط معارضة من داخل معسكر اليمين، من داخل الليكود نفسه وبين المستوطنين. وأبرزت هذه الخطة الخلافات داخل اليمين، وخصوصاً الحزب المركزي فيه، الليكود، وذلك في الوقت الذي كانت تتعرض فيه إسرائيل لانتقادات دولية على خلفية قمع الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية، في السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، وسقوط آلاف القتلى والمصابين بين الفلسطينيين، وجمود العملية السياسية التي بدأت بتوقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣.

وأدت الخلافات حول خطة الانفصال إلى انشقاق حزب الليكود، عندما انسحب شارون ومجموعة كبيرة معه عن الليكود، وتأسس حزب كديما، الذي رغم تشكيله من رموز اليمين، إلا أنه وصف بحزب وسطي، لأنه وافق على الانسحاب من أراض محتلة عام ١٩٦٧. وانضمت إلى كديما قيادات من حزب العمل، أبراهم شمعون بيريس، وبقي شارون في رئاسة الحكومة حتى مطلع العام ٢٠٠٦. وفي الرابع من كانون الثاني أصيب شارون بجلطة دماغية حادة أدخلته في غيبوبة لم يصب منها، حتى وفاته في كانون الثاني من العام ٢٠١٤ الماضي.

وخلف شارون القائم بأعماله، يهود أولمرت، الذي قاد حزب كديما في انتخابات مائة جرت في آذار العام ٢٠٠٦، وحقق فوزاً ساقياً فيها بحصوله على ٢٩ مقعداً في الكنيست وشكل حكومة، بينما حصل حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو على ١٢ مقعداً فقط. ويذكر أن أولمرت تحدث خلال حملته الانتخابية عن خطة الانطواء عن الضفة الغربية، في إشارة إلى انسحاب من الضفة الغربية والتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل.

وبعد ثلاث سنوات، في انتخابات العام ٢٠٠٩، عاد حزب الليكود إلى الحكم وتنتياهو إلى رئاسة الحكومة. لكن عودة الليكود إلى الحكم هذه المرة لم تكن مثل المرات السابقة عندما فاز الليكود بالحكم تحت قيادة مناحيم بيغن وإسحق شامير أو حتى شارون. في هذا العام، وصل نتنياهو إلى الحكم من أجل تعزيز قوة اليمين عموماً، واليمين المتطرف خصوصاً، والبقاء في الحكم لسنوات طويلة، يمنع خلالها أي تسوية مع الفلسطينيين، بادعاء أن تسوية كهذه تشكل خطراً على أمن إسرائيل، وليروج أن خطة الانفصال أدت فقط إلى دخول حركات إسلامية متطرفة إلى قطاع غزة وإطلاق الصواريخ والقذائف باتجاه المدن والبلدات في جنوب إسرائيل.

خطوات متشابهة وأهداف معاكسة يسعى نتنياهو حالياً إلى تنفيذ خطوات داخلية شبيهة لخطوات نفذها شارون عشية تنفيذ خطة الانفصال، ولكن الهدف معاكس، وهو إحباط أي محاولة لإخلاء مستوطنات أو لانسحاب من الضفة الغربية. وهو يصرح طوال الوقت بأنه في حال تم التوصل إلى تسوية، بعد أن يوافق الفلسطينيون على شروطه التعجيزية، فإن هذه التسوية ستطرح في استفتاء شعبي، ولذلك يسعى إلى سن القانون الاستفتاء الشعبي.

وقبل عشر سنوات، في آذار العام ٢٠٠٥، رفض الكنيست مشروع قانون الاستفتاء الشعبي، الذي طرحه معارضو خطة الانفصال. وقد وضع شارون كل ثقله السياسي من أجل منع إقرار هذا القانون، تحسباً من معارضة أغلبية الإسرائيليين للخطة.

وفي الانتخابات الأخيرة، التي جرت في ١٧ آذار الماضي، نجح نتنياهو في جذب ناخبين، من مصوتو حزب «البيت اليهودي»، ليصوتوا لحزب الليكود، ليصبح الحزب الأكبر، ويكون من الصعب تشكيل حكومة من دون مشاركته

تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»: الفلسطينيون مدان سلفاً في المحاكم العسكرية الإسرائيلية

الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات هو القاعدة وليس الاستثناء، وهذا ما يسري على غالبية المتهمين الفلسطينيين في المحاكم العسكرية في الضفة الغربية، باستثناء المتهمين بمخالفات السير. هذا ما يتبذى من خلال تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بعنوان «معتقل حتى نفي براءته: الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات في المحاكم العسكرية بالضفة الغربية»، الذي صدر أمس الاثنين.

وقال التقرير: إن هذا الوضع هو السبب الأساسي من وراء انتهاك غالبية الإجراءات في المحاكم العسكرية بصفقات ادعاء، ومن وراء نسب الإدانات الهائلة في هذه المحاكم.

يمثل أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية في كل عام آلاف الفلسطينيين يجنح مختلفة منها الدخول إلى إسرائيل من دون تصريح ورشق الحجارة والعضوية في «تنظيمات محظورة» ومخالفات حيازة سلاح وعنف ومخالفات سير. وتسري صلاحية القضاء الخاصة بهذه المحاكم على كل سكان الضفة الغربية بمن فيهم أولئك الذين يسكنون في المناطق التي نُقلت بعض الصلاحيات فيها إلى السلطة الفلسطينية.

وتشير إجراءات الاعتقال السارية في هذه المحاكم إلى الغبن الساري فيها. ويشكل الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات اعتقالاً لشخص انتهى التحقيق معه وقدمت ضده لائحة اتهام، إذ يستمر حتى انتهاء الإجراءات القضائية برمتها. ولا يدور الحديث هنا عن قضاء فترة المحاكمية، بل عن اعتقال شخص ما لم تُحدد عقوبته بعد ومن المفترض أن ينظر إليه كجريء إلى حين إدانته.

وأكد التقرير على أن وحدة المحاكم العسكرية لا تنشر معطيات تتعلق بعدد الطلبات المقدمة للاعتقال حتى انتهاء الإجراءات والتي يقدمها الادعاء العسكري، وعدد الطلبات التي تصادق عليها المحاكم، بادعاء أن هذا الإجراء غير محسوب. مع ذلك يتضح من خلال معطيات جزئية حصلت عليها بتسيلم أنه وباستثناء المتهمين بمخالفات سير، فإن الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات هو القاعدة وليس الاستثناء، فالنياية العسكرية تطالب بمثل هذا الاعتقال كأمر روتيني لتقوم المحاكم بالمصادقة على الغالبية الساحقة من الحالات.

وأشارت المنظمة إلى أن القضاة العسكريين يستندون ظاهرياً على الشروط الثلاثة الواردة في القانون الإسرائيلي، التي تسمح للقاضي بالمصادقة على الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات، وهذه الشروط هي وجود «بيئة ظاهرية» لإثبات التهمة؛ توفر أحد أسباب الاعتقال الواردة في القانون؛ وغياب بديل اعتقال ذي صلة. إلا أن التفسيرات التي يسوقها القضاة في المحاكم العسكرية لهذه الشروط تُفرضها من أي مضمون وتبطل جوهرها كقيود مهمة في إجراء المصادقة على الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات:

- إن سقف البيئات المطلوب من أجل تلبية شرط «بيئات ظاهرية» مُتدن جدا لدرجة أن الادعاء يستوفيه من دون أي صعوبة، وتقبل المحاكم العسكرية بالاعتراف أو بالتجريم المنفرد مهما كان هزليين كشرط كافية من أجل استيفاء السقف المتدني أصلاً. ويتجاهل القضاة شكاوى المعتقلين -القاصرين والبالغين- بخصوص التنكيل أثناء التحقيق، ويقضون بإمكانية النظر فيها ضمن الإجراء الأساسي فقط.

- جرى استبدال مطلب «سبب الاعتقال» بسلسلة من القرائن التي تعفي الادعاء من واجب عرض بيئات تُبرز اعتقال المتهم العيني الذي تنظر المحكمة في شأنه، وهكذا قرر القضاة أن مقتضى الخطورة قائم في غالبية المخالفات التي يهاكم عليها الفلسطينيون. وفي المقابل فقد قضاوا بوجود مقتضى الفرار من العدالة في الغالبية الساحقة من الحالات نتيجة لمكان سكن المتهمين.

- قضت المحاكم العسكرية بأنه لا يمكن للمتهمين في غالبية أنواع المخالفات استبدال الاعتقال ببدائل أخرى، وحتى في الحالات القليلة التي يبدي فيها القضاة استعداداً لإخلاء سبيل المتهمين، فإن الأمر يكون مشروطاً بإبداء مبالغ باهظة تصل إلى آلاف الشواكل.

ولفت التقرير إلى أنه تتجلى إحدى محضلات هذه السياسة في أن الغالبية الساحقة من الملفات في المحاكم العسكرية تنتهي بصفقات ادعاء، ويأتي هذا لأن المتهمين يعرفون أنه في حال إجراء مداوالت للادلة والبيانات وهم في السجن فإنهم قد يقيعون السجن لفترة أطول من الفترة التي قد يجرمون بها ضمن صفقة ادعاء، حتى لو انتهت المحاكمة بتبرئتهم. ومن آثار هذه الحالة أن الادعاء لا يكاد يطلب بإدارة مداوالت أدلة وبيئات، تكون ملزمة في إطارها بعرض البيئات لإثبات إدانة ذلك الشخص. وفي أحيان متقاربة، يكون قرار الاعتقال متشابهاً للإدانة، إذ إن مصير الملف يُحسم لحظة اعتقال المتهم حتى انتهاء الإجراءات، وليس على أساس البيئات القائمة ضده. هكذا يتأكد أن القرار السابق للمحاكمة هو اعتقال شخص لم يُدّن بعد حتى انتهاء الإجراءات كأمر روتيني، يُفرض الإجراء القضائي من مضامينه.

وعند النظر في طلبات تمديد الاعتقال حتى الانتهاء من الإجراءات تستند المحاكم العسكرية إلى القانون الإسرائيلي وإلى الأحكام التي تقززت في المحاكم الإسرائيلية التي تعمل داخل حدود الخط الأخضر، إلا أن هاتين المنظومتين القضائيتين - تلك التي تعمل داخل الخط الأخضر وتلك التي تعمل في الضفة الغربية- مختلفتان جوهرياً، فهما تستندان إلى قيم مختلفة، ومن وظائفها الدفاع عن مصالح مختلفة.

وخلافاً لجهاز القضاء الإسرائيلي فإن المحاكم العسكرية لا تعكس مصالح المجتمع الذي يأتي منه المتهمون بل تعكس مصالح سلطة الاحتلال، الذي يقترن من عامه الخمسين، والقضاة والمُدعون هم إسرائيليون دائماً. جنود بيزارتهم العسكرية، يطبقون القانون العسكري على السكان الفلسطينيين المدنيين الذين يعيشون تحت حكم عسكري. فمن جهة هناك أناس يشكلون جزءاً من إدارة الاحتلال، ومن الجهة الثانية هناك أولئك الذين يخضعون لسيطرة هذا الحكم. المحاكم العسكرية ليست محكماً حيادياً وإنما هي موجودة وبشكل مطلق في أحد قطبي المعادلة غير المتكافئة.

وهكذا فإن استناد المحاكم العسكرية في الضفة ظاهرياً على القانون والأحكام الإسرائيلية كما تقررت في الطرف الثاني للخط الأخضر، قد تكون مهمة على المستوى التصريحي؛ فاستخدام لغة مأخوذة من عالم القضاء الإسرائيلي يؤدي ظاهرياً إلى تمويه الفوارق الجوهرية القائمة بين منظومة القضاء الإسرائيلية داخل حدود إسرائيل السيادة وبين منظومة القضاء العسكرية الفاعلة في الضفة الغربية. وعليه فإن الإسهام الأساسي لهذه اللغة لصالح منظومة القضاء العسكري لا يمكن في توفير حماية أكبر لحقوق المتهمين أو بإحقاق العدالة، بل وبالأساس في تبييض صورة الجهاز القضائي العسكري.

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع مصاريف وزارة الدفاع بضعفي زيادة الوزارات الاجتماعية

قال تقرير اقتصادي جديد إن مصاريف وزارة الدفاع الإسرائيلية ارتفعت بوتيرة ضعفي ارتفاع مصاريف الوزارات الاجتماعية، منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٥. وقال التقرير إنه منذ مطلع العام الجاري بلغت مصاريف الوزارات أكثر بقليل من ١٠١ مليار شيكل، ما يعادل ٢٦٫٢٥ مليار دولار، وهذا بعد ذاته زيادة بنسبة ٧٧٪ عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، رغم أن ميزانية العام الجاري تدار حتى الآن، بموجب ميزانية ٢٠١٤، مقسمة على ١٢ شهرا. نظرا لغياب ميزانية جديدة مقررة لهذا العام.

ولكن في حين أن مصاريف الوزارات الاجتماعية ارتفعت بنسبة ٦١٪، فإن ميزانية وزارة الدفاع ارتفعت بنسبة ٩٠٪. أي ضعفي نسبة صرف الوزارات الاجتماعية.

وفي المقابل، قالت وزارة المالية في تقريرها الدوري، الصادر في الأسبوع الماضي، إن جباية الضرائب مستمرة في الارتفاع، وفي الأشهر الخمسة الأولى، بلغ حجم خزينة الضرائب ١١٤٫٤ مليار شيكل، ما يعادل أقل بقليل من ٣٠ مليار دولار، بزيادة (بالشكل) بنسبة ٥٧٪ عما كان في نفس الفترة من العام الماضي. وبلغ حجم الضرائب في شهر أيار وحده ٦ مليارات دولار، وهذا ارتفاع بنسبة ٤٣٪ عن نفس الشهر من العام الماضي، ولكن المؤشر الإيجابي بالنسبة للسلطات المالية، أن الضرائب المباشرة سجلت ارتفاعا بنسبة ٨٦٪، مقابل ارتفاع في الضرائب غير المباشرة بنسبة ١٢٪. والضرائب المباشرة هي مؤشر لاتساع سوق العمل وتراجع البطالة، وزيادة عمل الشركات.

وتقول وزارة المالية إن الضرائب تسجل في السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعا مستمرا، بنسب تتراوح ما بين ٤٪ إلى ٥٪ سنويا عما هو مقرر، والتوقعات للعام الجاري تشير إلى احتمال ارتفاع الضرائب بنسب مماثلة إن لم يكن أكثر.

وبلغ العجز في الموازنة العامة في الأشهر الخمسة الأولى نسبة ٢٧٪ من إجمالي الناتج العام، رغم أن التخطيط للعام الجاري أن يكون العجز في حدود ٢٤٪، ما يعني أن العجز هذا العام أيضا أقل مما خططت له الحكومة.

لجنة حكومية لفحص الاحتكار في قطاع البنوك الإسرائيلي

أعلن وزير المالية موشيه كلون، ومحافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ، عن تشكيل لجنة حكومية، ستفحص مسألة الاحتكارات ومدى المنافسة في قطاع البنوك الإسرائيلي والمؤسسات المالية، كجزء من برنامج كلون المعلن لفتح مجال المنافسة في قطاعات اقتصادية. وقال كلون في المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه عن تشكيل اللجنة، إنه لا يُعقل أن يكون ثلاثة بنوك في إسرائيل يسيطرون على قطاع البنوك، وهو يقصد بنك «هوبوليم» والثاني بنك «ليثومي»، وكلاهما يسيطران على أقل من ٦٠٪ من القطاع، ويضاف لهم ثالثا بنك «ديسكونت»، الذي يسيطر على أكثر من ١٠٪.

وقال كلون إن هدف اللجنة التي تم تشكيلها هو التوصل إلى خطة وبرنامج عمل يسمح بخلق منافسة حقيقية في قطاع البنوك، الذي يشهد حالة الاحتكار الأكبر في الاقتصاد الإسرائيلي، ونحن نتحدث عن احتكار بحجم ٥٠ مليار شيكل، ما يعادل ١٣ مليار دولار، والجماهور العام يدفع ثمن هذا الاحتكار، بسبب غياب المنافسة التي من شأنها أن تقلص حجم تكلفة الخدمات والعمولات البنكية، والفوائد على الاعتمادات.

وتابع كلون قائلا إنه ليس منطقيا أن يسيطر ثلاثة بنوك على ٧٠٪ من القطاع البنكي، وهذا احتكار يكلف كل عائلة في إسرائيل آلاف الشواكل سنويا (من عمولات وفوائد)، ومن شأن المنافسة أن تقلص هذه التكلفة.

ويعتمد كلون في خطابه على تجربته في قطاع الاتصالات، حينما كان وزيرا للاتصالات، ففتح المنافسة على أوسع أبوابها، ما أدى إلى انخفاض أسعار تكلفة الاتصالات الخليوية، بنسب تراوحت ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ للمستهلك، وياتت هذه التجربة نموذجا لمحاولات أخرى في قطاعات اقتصادية.

وتضم لجنة الفحص عددا من كبار خبراء الاقتصاد، ومنهم من كان مديرا عاما لوزارة المالية، وهم كلون بضم عدد ممن يتخذون نفس اتجاهه من مسألة المنافسة في القطاعات الاقتصادية والذي هو أيضا يخدم مستثمرين كبارا يسعون إلى اقتحام الاقتصاد ويواجهون جدران الاحتكارات.

ارتفاع كمية انبعاث غازات الدفيئة في إسرائيل

حذرت أطر بيئية إسرائيلية من أن إسرائيل باتت تسجل انبعاث غازات دفيئة مضرة للغلاف الجوي بشكل متزايد، في الوقت الذي يسجل فيه العالم، وخاصة الدول المتطورة، تراجعا في انبعاث هذه الغازات.

ومعروف أن هذه الغازات تقلل من كمية الطاقة الحرارية المقفودة من الأرض وبالتالي تؤدي إلى زيادة درجة حرارة الغلاف الجوي والأرض بشكل عام.

وعقد في الأيام الأخيرة، اجتماع شارك فيه ممثلون عن كافة الوزارات الإسرائيلية ذات الشأن، لفحص كيفية التجاوب مع مطالب هيئات دولية من إسرائيل بالعمل على تخفيض كمية انبعاث غازات الدفيئة.

وتحاول وزارة البيئة الإسرائيلية الإسراع في وضع مخطط، لضمان تخفيف كميات غازات الدفيئة المنبعثة من إسرائيل، قبل الاجتماع الدولي الذي سيعقد في العاصمة الفرنسية باريس في نهاية العام الجاري، لفحص وضعية انبعاث غازات الدفيئة في العالم. وحذر تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الإسرائيلية من أنه في حال استمر الوضع القائم في الصناعات الإسرائيلية، فإن كمية غازات الدفيئة المنبعثة من إسرائيل، سترتفع حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ١٠٪، بينما في الدول المتطورة، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فإن كميات غاز الدفيئة أخذت بالتراجع باستمرار. وقال مشاركون في الاجتماع الوزاري المذكور إن الطموح هو للعودة إلى مستوى انبعاث غازات الدفيئة الذي كان في العام ١٩٩٠ بالنسبة لكمية الغاز مقارنة بعدد السكان.

تحذير وزارة المالية: إسرائيل في الطريق إلى الإفلاس!

* الحريديم خرجوا من الانتخابات الأخيرة بنشوة انتصار حتى الثمالة، إلا أنه حسب التقديرات التي جرت في وزارة المالية للسنوات الـ ٤٥ المقبلة، فإن «العم سام من تل أبيب» ومع خزينة الدولة على شفا الإفلاس *

بقلم: ميراف أربولزوروف*

دولة إسرائيل ضعيفة في التخطيط، ضعيفة البذات في التخطيط للمدى البعيد، وهي لا تنفصل إطلاقا بالتخطيط للمدى الأبعد أكثر. وإذا سمحت لنا أن نُخفّن، فمن الممكن أن المدى البعيد جدا ليس قائما على سلم أفضليات دوائر القرار، لأن قسما منهم ليسوا على قناعة بأن الدولة ستبقى إلى ذلك الوقت.

وعلى الرغم من هذا، فإن التوقعات الديمغرافية بعيدة المدى، التي أصدرها مكتب الاحصاء المركزي، ونشرت قبل عامين، تُثير الجدل بشأن المستقبل البعيد جدا. على سبيل المثال، ما هو وضع دولة إسرائيل بعد نصف قرن من الآن، في العام ٢٢٠٥؟ فقد توقع مكتب الاحصاء كيف سيكون شكل سكان إسرائيل في ذلك العام، من ناحية معدل الأعمار؛ لليهود من دون المتدينين المتزمتين «الحريديم»، وللحريديم، والعرب، والآن بقي فقط أن نعمل على تحليل المعطيات في محاولة لمعرفة كيف ستكون حال الاقتصاد في ذلك العام.

وهذا بالضبط على فعلة قبل عام ونصف العام الأخيرين، أساف غيفغ، خبير الاقتصاد في قسم الخبير الاقتصادي في وزارة المالية، فقد أجرى تحليلا لشكل مصروفات الدولة في العام ٢٠٥٩، واستنتج أن مصاريف الحكومة سترتفع بنسبة ١٢٪ زيادة عما هو قائم من إجمالي الناتج القومي، وبالإساس بسبب الصرف على اتساع أعداد من هم في سن الشيخوخة، والآن جرى نشر النصف الثاني لذلك البحث، الذي وضع تصورات لحجم الضرائب في ذلك العام. وحسب تقديرات غيفغ فإن مداخيل الحكومة سترتفع في تلك السنوات بنسبة ٤٪ من حجم الناتج العام، بسبب زيادة مداخيل ضرائب الموارد الطبيعية، وبالإساس الغاز، وارتفاع حجم الضرائب غير المباشرة، وفي المقابل فإن ضريبة الدخل من العمل ستخفّض، بسبب ارتفاع معدل الأعمار، وبسبب زيادة عدد الجمهور الذي لا يخرط في سوق العمل، «العرب» و«الحريديم» (العرب يواجهون بطالة قسرية، بينما الحريديم يتمتعون اراديا عن الانخراط في العمل لأسباب دينية-المرحز).

وستكون نسبة اليهود من دون الحريديم، من إجمالي السكان في العام ٢٠٥٩، أكثر بقليل من ٥٠٪ مقابل ٦٨٪ حاليا. وستكون نسبة الحريديم في العام ٢٠٥٩، قرابة ٢٧٪، مقابل أكثر من ١١٪ حاليا (هناك تقديرات تقول إنها ستكون أكثر- الترجمة)، وستكون نسبة العرب أكثر من ٢٣٪، مقابل قرابة ٢١٪ اليوم، وهذه التقديرات أدت إلى الاستنتاج بزيادة المصروفات بنسبة

١٢٪ من إجمالي الناتج عما هو اليوم، مقابل زيادة المداخيل بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج، ما يعني فجوة عجز بنسبة ٠٫٨٪ من حجم الناتج سنويا، وهذا ما يعادل ٢٫٣ مليار دولار سنويا بالقيمة المالية اليوم.

ويقول غيفغ إن الفجوة الأخذة بالانتساع بين المصروفات والمداخيل ستعكس على الاقتصاد كليا، فحاليا سيستمر حجم الدين العام من الناتج العام في الانخفاض ولكنه اليوم ٦٧٪، ولن يصل إلى هدفه ٦٠٪، ولكن ابتداء من العام ٢٠٣٠، سيبدأ الدين بالارتفاع، أيضا من حيث نسبته من الناتج العام، ليصل في العام ٢٠٥٩ إلى نسبة ٨٨٪، وهذا يعد تراجعا كبيرا للاقتصاد، ومن أجل تقليص الدين، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، يقول غيفغ إن على إسرائيل أن تجري ملامعات مالية على المديين المتوسط والبعيد، بقصد اجراء تقليصات في الموازنة العامة أو رفع الضرائب، وهذه اجراءات من شأنها أن تجعل أداء الحكومة أكثر نجاعة مما هو اليوم، وعلى الحكومة أن تختار أحد هذين الخيارين.

لكن المقلق أن التقديرات التي يطرحها غيفغ الأكثر تفاؤلية، قائمة على أساس أن إسرائيل حتى ذلك العام، ستكون قد تعاملت بشكل آخر مع جيل التقاعد، وأن يكون ٦٩ عاما للرجال والنساء على حد سواء. وأن تعالج إسرائيل قضايا الشرائع الأضعف والأكثر فقرا، الحريديم والعرب، وأن ترفع معدلات انخراطهم في سوق العمل، وأن يرفعوا من انتاجية العمل، لتكون ملائمة لمستوى الرواتب، ما يعني أن معالجة إسرائيل لقضية الشيخوخة وجيل التقاعد حتى ذلك العام، ستمنع أزما مالية أشد من تلك التي يتوقعها البحث.

ولكن إذا كانت هذه التقديرات تفاؤلية، وتوقعت انهيار الدين إلى نسبة ٨٨٪ من إجمالي الناتج العام، فإن أي نسبة تتوقعها التقديرات التفاؤمية، مثلا إذا لم تعالج الحكومة المشاكل القائمة، وتبقيها على حالها حتى ذلك العام، ٢٠٥٩، يرد غيفغ على هذا قائلا: إذا لم يرتفع جيل التقاعد، فإن الفجوة ما بين مداخيل الضرائب ومصرف الحكومة، سترتفع من ٠٫٨٪ من الناتج العام إلى ٢٫٤٪، ما يعني ٦٫٣ مليار دولار، بواقع اليوم، وسيكون حجم الدين العام بنسبة ١٣٥٪ من إجمالي الناتج العام، ومن باب التوضيح فإن ديون اليونان تعادل ١٧٥٪ من حجم ناتجها العام.

ثانيا، إذا لم يخرط الحريديم والعرب في سوق العمل، فإن الفجوة بين المداخيل والصرف سترتفع من ٠٫٨٪، إلى ٣٫٢٪ من إجمالي الناتج، ما يعني ما يقارب ٩ مليارات دولار سنويا بواقع اليوم، بسبب انهيار مداخيل الضرائب

إعداد: بروهوم جرابسي

تحذير وزارة المالية: إسرائيل في الطريق إلى الإفلاس!

* الحريديم خرجوا من الانتخابات الأخيرة بنشوة انتصار حتى الثمالة، إلا أنه حسب التقديرات التي جرت في وزارة المالية للسنوات الـ ٤٥ المقبلة، فإن «العم سام من تل أبيب» ومع خزينة الدولة على شفا الإفلاس *

في واقع كهذا، كذلك فإن حجم الدين العام سيرتفع إلى ١٧٠٪ من إجمالي الناتج، ما يعني فقدان السيطرة على الاقتصاد، وهذا يذكرنا بالوضع الذي كان قائما في العام ١٩٨٥، حينما كانت إسرائيل على شفا إفلاس، فجاءت خطة الاستقرار المالي الذي أنقذت الأوضاع الاقتصادية.

وهذا الاستنتاج يعكس مدى أهمية اندماج العرب والحريديم في سوق العمل، إن كان من ناحية نسبة الانخراط، أو من ناحية الانتاجية، لأنه من دون هذا الاندماج فإن إسرائيل ستعجز نحو الافلاس، وعلينا القول إن قضايا العرب والحريديم ليست قضاياهم هم، وإنما هي قضايا دولة إسرائيل، وعلى خلفية هذا الاستنتاج، من المجدي أن نعود إلى الاتفاقيات الائتلافية، التي وقع عليها رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، مع شركاء الائتلاف. وهذه الاتفاقيات لا تذكر ولو بكلمة واحدة المشاكل القاسية جدا التي يواجهها الجمهور العربي في إسرائيل، والضرورة الملحة لوقف سياسة التمييز والاقصاء، واتضح لنا أنه ما كان يهمه وبئح هو فحص كيف أن العرب تدفقوا على صناديق الاقتراع، أكثر من الاهتمام بدمجهم في سوق العمل، وزيادة انتاجيتهم، والأسوأ في كل هذه الاتفاقيات أنها تتنكر لمشاكل العرب في إسرائيل، وتتراجع عن حل مشاكل الحريديم.

إن خضوع بنيامين نتانياهو لمطالب الحريديم أدى إلى إلغاء كل القرارات والإجراءات التي أقرتها حكومته السابقة، والتي كانت تهدف إلى دفع الحريديم للتوقف عن نهجهم الهدام الرافض «لدراسة المنهاج المدرسي الاساس، وللانخراط في سوق العمل»، وهذا من شأنه أن ينهي المؤشرات الايجابية التي بدأت تظهر في مجتمع الحريديم بعد اقرار تلك الإجراءات، مثل قرار وزارة التربية والتعليم إقامة شبكة مدرسية رسمية للحريديم من أجل تعليمهم المنهاج الرسمي، الذي ترفضه مؤسسات الحريديم، كما بادرت وزارة الاقتصاد إلى فتح روضات أطفال بتكلفة مخفضة للحريديم لتشجيع الرجال كالتساء على التوجه إلى سوق العمل.

لقد خرج الحريديم من الانتخابات الأخيرة تملأهم نشوة النصر إلى حد الثمالة، وكان بقدرتهم أن يعيدوا العجلة إلى الخلف، وبإمكانهم الاستمرار في رفض المنهاج الدراسي الرسمي والامتناع عن الانخراط في سوق العمل، لأن «العم سام في تل أبيب» سيمولهم، ولكن ها هو الاستنتاج القائل إن العم سام المذكور في طريقه إلى الإفلاس، ويجدر برئيس الوزراء أن ينتبه إلى هذا.

* عن صحيفة «ذي ماركر» - بتصرف

أسعار البيوت في إسرائيل أعلى بـ ٣٠٪ من قيمتها الفعلية!

الشرائح الفقيرة تحتاج إلى ١٤٤ راتبا لشراء بيت مقابل ٦٠ راتبا للشريحة الميسورة



الارتفاع.

ويقول التقرير إن في إسرائيل ٥٤٠٠ مواطن يملك كل واحد منهم خمسة بيوت وأكثر، وأن نحو ٣٠٠ مواطن منهم يملك كل واحد ١٠ بيوت وأكثر، كما أن أكبر مالك لديه ٤٦ بيتا، في حين أن أكبر ١١ مالكا يملكون سوية ٣٣٨ بيتا، والغالبية الساحقة من هذه البيوت هي للإيجار والاستثمار العقاري، وهذه المعطيات تقتصر على الأفراد، وليس الشركات، فمثلا تبين أن ثريا فرنسيا يملك عبر أكثر من شركة عقارات أكثر من ٦٠ بيتا فاخرا في القدس وحدها. وحسب التقديرات، فإنه منذ العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٣، جرى شراء ٣٠٠ ألف بيت في إسرائيل لغرض الاستثمار، وتقول سلطة الضرائب إن هناك أفرادا يملكون بيوتا بعيسدا عن الضريبة، لكونهم يستعينون بأبناء عائلة ومقربين لتسجيل البيوت على أسمائهم.

أجل شراء بيت، بينما الشريحة الأكثر يسرا اقتصاديا، من جمهور العاملين، تحتاج إلى رواتب خمسة أعوام فقط، ويضاف إلى هذا الفارق الكبير في مستوى البيت الذي تسعى كل واحدة من هاتين الشريحتين لشرائه.

في غضون ذلك يواصل وزير المالية الجديد موشيه كلون بلورة سلسلة من المقترحات، التي تضمنها برنامج حزبه «كولانو» الانتخابي، وياتت جزءا من الاتفاقيات الائتلافية، بهدف زيادة المشاريع الاسكانية، ومن ثم زيادة عرض البيوت، ما سيؤدي، حسب كلون، إلى تخفيض أسعار البيوت.

كما أن كلون سيطرح في الفترة القريبة، مشروع قانون يرفع الضرائب على البيوت الجديدة لغرض الاستثمار. وكان تقرير سلطة الضرائب الإسرائيلية قد بين أن ٥٤٠٠ مواطن، يملك كل منهم ٥ بيوت وأكثر، بينما عشرات الآلاف يملك كل منهم ثلاثة بيوت وأكثر، في الوقت الذي تواصل فيه أسعار البيوت

قال رئيس المجلس الاقتصادي الإسرائيلي القومي (هيئة حكومية) يوچين كانديل، في مؤتمر عقد في الأيام الأخيرة في تل أبيب، إن أسعار البيوت في إسرائيل، التي سجلت في السنوات الأخيرة ارتفاعا أكثر من ٦٠٪، باتت أعلى بنسبة ٣٠٪ من قيمتها الحقيقية، في حين قالت محافظة بنك إسرائيل كارنيت فلوغ، إن الشريحة الدنيا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية (العاشرة من اصل ١٠ مراتب)، تحتاج إلى رواتب ١٤٤ شهرا لشترتي بيتا، بينما الشريحة الميسورة الأعلى، تحتاج إلى ٦٠ راتبا شهريا لشراء بيت، مع الفوارق في مستوى البيت.

وقال كانديل إن الجمهور يسارع إلى شراء البيوت، تخوفا من احتمال استمرار ارتفاع أسعار البيوت، وبموجب حساب اجراء صندوق النقد الدولي، فإن أسعار البيوت في إسرائيل أعلى بنسبة ٣٠٪ من قيمتها الحقيقية، وقال إن المواطنين في إسرائيل يأخذ وقتا مبالغا فيه، اضافة إلى اجراءات بيروقراطية متشعبة ومعقدة، فمثلا من أجل بناء ١٠ بيوت في إسرائيل، عليه أن تضع تخطيطا لـ ١٥ بيتا، فبداء من مرحلة المبادرة وحتى الانتهاء كليا من البناء، تحتاج المشاريع إلى ١٣ عاما، بينما في الولايات المتحدة الأميركية يستغرق الأمر عامين فقط.

ودعا كانديل إلى تنجيج اجراءات وعمليات التخطيط، بهدف تقليص الوقت الذي يحتاجه، وعلى إسرائيل أن تضمن وجود مخططات احتياط جاهزة دائمة لبناء ما بين ٦٠ الف إلى ٧٠ ألف بيت، بهدف البناء والتسويق الفوري، ولقت كانديل إلى أن ٩٠٪ من الأراضي في البلاد «موجودة بأيدي الدولة»، ولكن في المناطق المطلوبة أكثر للسكن، «فإن النسبة تنخفض إلى ٥٠٪»، وهذا من شأنه أن يزيد من التعقيدات أكثر.

وقالت محافظة بنك إسرائيل فلوغ إن التقارير الدولية التي بدأت تصدر بالنسبة لإسرائيل، ابتداء من العام ٢٠٠٧، تشير إلى أن وتيرة ارتفاع أسعار البيوت في إسرائيل عالية وشاذة عن المألوف، ولكن إذا ما قارنا أسعار البيوت اليوم، بأسعارها في العام ٢٠٠٠، سنجد أن الزيادة الحاصلة خلال ١٥ عاما، ليست شاذة، وتكلمت عن ضرورة زيادة العرض في البيوت، من خلال المبادرة إلى تحرير اراض وزيادة المشاريع الاسكانية، اضافة إلى سلسلة من الاجراءات التي تحد من شراء البيوت لغرض الاستثمار، على حساب العرض لجمهور المستهلكين.

وحذرت فلوغ من الفجوات الاجتماعية الحاصلة في قطاع الاسكان، فالشريحة الأكثر فقرا من بين جمهور العاملين، يحتاج الفرد منها إلى رواتب ١٢ عاما، من

OECD تتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي الإسرائيلي في العامين الحالي والمقبل بنسبة ٣٫٥٪

***منظمة التعاون للدول المتطورة OECD تتوقع أن ينتهي العام الجاري بنسبة «سلبية»**

للتضخم المالي وهذا ما تعززته نسبة التضخم الطفيفة في شهر أيار الماضي*

تضخم الشهر الجاري، حزيران، الذي سيعلن عنه في منتصف الشهر المقبل، كما أن التضخم في الأشهر الأخيرة سجل هو أيضا نسبة «سلبية»، وبلغت ٤٫٠٪.

وتشير كل التوقعات إلى أن بنك إسرائيل المركزي سيبقي الفائدة البنكية عند مستواها الحالي ٠٫٠٪، وهي النسبة الأدنى منذ العام ١٩٤٨، وكان البنك قد ألمح في عدة تقارير في الأشهر القليلة الماضية إلى أنه لا ينبغي احتمال هبوط الفائدة إلى صفر بالمئة، ولكن الظروف الاقتصادية القائمة لا تستوجب الأمر، خاصة في ضوء تقارير تتحدث عن احتمال رفع الفائدة البنكية الأميركية وفي أوروبا أيضا حتى نهاية العام الجاري.

وتوصي منظمة OECD الحكومة الإسرائيلية بزيادة التناقص في القطاع الانتاجي، من أجل تخفيض التكلفة للمستهلك، كما توصي المنظمة بزيادة الموارد لجهاز التعليم للمواطنين العرب، والمتدينين المتزمتين اليهود «الحريديم»، بهدف رفع مستوى التحصيل العلمي، ولامدته لتكون الأجيال الناشئة قادرة على الانخراط في سوق العمل بقدرات ومؤهلات أفضل.

رفعت تقديراتها لنمو العام الجاري، إلى نسبة ٢٫٥٪، بدلا من تقديرات أولية سابقة تحدثت عن ٣٪، كما أن بنك إسرائيل المركزي رفع تقديراته للنمو للعام الجاري إلى ٣٫٢٪ بدلا من ٢٫٤٪ في تقديرات سابقة، وإلى ٢٫٥٪ في العام ٢٠١٦.

كما تتوقع OECD أن يسجل التضخم المالي مع نهاية العام الجاري نسبة «سلبية»، رغم أن التوقعات الرسمية الإسرائيلية تتحدث عن ارتفاع التضخم في نهاية العام بنسبة طفيفة تقل عن ١٪، ما يعني أن التضخم سيكون أقل من المجال الذي أقرته السياسة الاقتصادية منذ العام ٢٠٠٣، وهو ما بين ١٪ كحد أدنى إلى ٣٪، مع أن النسبة المتوخاة هي منتصف هذا المجال ٢٪. وجاء

تضخم شهر أيار ليعزز توقعات منظمة OECD. وكان التضخم المالي في شهر أيار الماضي قد سجل ارتفاعا بنسبة ٠٫٢٪، وهي تعد نسبة طفيفة أيضا قياسا بالارتفاع الموسمي للأسعار، ما يبقى التضخم المالي في العام الجاري «سلبيا» بنسبة ٥٫٥٪ (نصف بالمئة) في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، ولا يبدو أن الحال ستتغير كثيرا في

توقعت منظمة التعاون للدول المتطورة OECD أن تصل نسبة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي في العام الجاري ٢٠١٥ إلى نسبة ٢٫٣٪، وفي العام المقبل ٢٠١٦ إلى نسبة ٣٫٥٪، وهو تقرير يعكس «أجواء التفاؤل» في المؤسسات المالية والاقتصادية الرسمية الإسرائيلية، التي رفعت تقديراتها للنمو في الشهر الماضي.

كما توقعت هذه المنظمة العالية أن ينتهي العام الجاري بنسبة تضخم «سلبية»، وهو تقدير عززته نسبة التضخم الطفيفة في شهر أيار الماضي. وقالت المنظمة إن تقديراتها للنمو الاقتصادي الإسرائيلي تركزت على عدة عوامل، من شأنها أن تعزز الحركة الشرائية في السوق المحلية، منها رفع الحد الأدنى من الأجر، ونسبة الفائدة البنكية المنخفضة، وانخفاض أسعار النفط العالمية، التي انعكست على أسعار الوقود للمستهلك، ويضاف إلى هذا أن المنظمة تتوقع انتعاشا اقتصاديا في الكثير من دول العالم، ومن بينها الدول المتطورة، ما سيرفع الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج. وجاءت توقعات OECD متشابهة لتوقعات وزارة المالية الجديدة، التي

الجيش الإسرائيلي يستعد لحرب السايبر بإعلان إنشاء ذراع جديدة!

محلل عسكري: مجال السايبر تحول إلى أحد العناصر الأساسية لأمن دولة إسرائيل

رئيس هيئة الأركان: البرنامج النووي الإيراني ما زال يشكل التهديد الرئيس الذي تتعرض له إسرائيل *

الإلكتروني، أن إنشاء هذه الذراع يشكل دليلاً على أن الجيش الإسرائيلي يستعد لحرب السايبر.
وكتب بوجوبو يقول: إن التهديدات السيبرانية التي تتعرض لها دول الغرب لم تترك أي شك لدى رئيس هيئة الأركان الجنرال غادي أيزنكوت، في أنه من الضروري إلى جانب أذرع البر والجو والبحر وجود ذراع قوية ومستقلة في المجال السيبراني، تشمل مهامها التخطيط العملائي والدفاع والهجوم، ويكون هدفها منع الحرب أو القيام بهجمات واسعة. وإعلان رئيس الأركان بالأمس إنشاء ذراع سيبرانية دليل على أن هذا المجال تحول إلى أحد العناصر الأساسية لأمن دولة إسرائيل.
وأضاف أنه على الرغم من ذلك، فإن إنشاء هذه الذراع يؤثر خلافات كبيرة في الرأي في هيئة الأركان العامة بشأن طريقة إدارة عملية إنشائها، وفي الواقع فإن دولا عظمى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا تستخدم هيئات سيبرانية عظيمة القوة، ولكن تنظيمات إرهابية مثل حزب الله تقوم هي أيضاً بمساعدة إيرانية، بتطوير مثل هذه الهيئات، وكذلك يعمل الجيش الإسرائيلي على إنشاء جسم يستطيع أن يقدم رداً شاملاً على التهديدات المتزايدة، لكن الطريق ليس سهلاً.
وكشف أنه من أجل الحؤول دون نشوب صراع قوى بين

قرر رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت إقامة ذراع جديدة في الجيش لشؤون السايبر. وقالت مصادر رفيعة المستوى في قيادة الجيش إن هذا القرار يهدف إلى إعادة تنظيم منظومة الحرب السيبرانية في الجيش الإسرائيلي، وأشارت إلى أنه جاء بعد إجراء دراسات مطولة قام بتكليفها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (إمان) اللواء هرتسي هليفي. وأضافت هذه المصادر أن الذراع الجديدة ستكون ماثلة من حيث بنيتها لسلاحي البحر والجو، وستتولى المسؤولية عن تفعيل القوة في كل ما يرتبط بمجال الشبكة العنكبوتية.

وكان الجيش الإسرائيلي درس بداية تشكيل هيئة قيادية لـ «السايبير» يقف على رأسها لواء، لكنه قرر في النهاية إقامة ذراع بصلاحيات متعددة تكون كل مجالات السايبر تحت إمرتها وكذلك «مجال الحماية» التي تشرف عليه اليوم وحدة التنصت بالإضافة إلى مجال الهجوم السيبراني في التطور هذا الصراع خلال العقد المقبل. ذات الصلة بالشبكة العنكبوتية.
ومن المتوقع أن ينهي الجيش إقامة هذه الذراع في غضون عامين.
ورأى أمير بوجوبو، المحلل العسكري في موقع «والا»

تقرير جديد لـ«معهد راند» الأميركي حول التبعات والآثار الاقتصادية لخمسة سيناريوهات محتملة لتطور الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

« خيار الدولتين يقود إلى نتائج اقتصادية أفضل بفاارق كبير وجدي بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء»

نشر «معهد راند» الأميركي، في التاسع من حزيران الجاري، تقريراً خاصاً حول الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني حول من خلاله وضع تقييم مستقبلي للنتائج والآثار الأمان (الفوائد) الاقتصادية المترتبة على خمسة سيناريوهات محتملة لتطور هذا الصراع على خمس سنوات.
واعتمد معدا التقرير، تشارلز ريس وروس أنثوني، في محاولة ترسيم تقييماتها المتوقعة، على آراء وتقييمات مهنية وضعا خبراء اقتصاديون من الولايات المتحدة، دول أوروبية، إسرائيل وفلسطين، إلى جانب أبحاث سابقة حول الموضوع، سوابق تاريخية ومقالات خاصة مع عدد من الخبراء.
ويعتبر «معهد راند» من بين أكثر الجهات والمؤسسات البحثية تأثيراً على دوائر صناعة القرار السياسي في الإدارة الأميركية، وهو يضم نخبة من الباحثين الذي يُطلق المعهد عليهم اسم «خلية تفكير»، علما بأنه أقيم أصلا من قبل سلاح الجو الأميركي في العام ١٩٤٦ تحت اسم «مشروع راند»، لكنه سرعان ما انفصل وأصبح في العام ١٩٤٨ «مؤسسة مستقلة غير ربحية ودون ميول سياسية، بتمويل من المتبرع ديفيد ك. ريتشاردز»، كما تقول إدارته.

وقد توسع هذا «المشروع» منذ ذلك الوقت حتى أصبح يقدم اليوم خدماته المسحية وأوراقه البحثية لعدد كبير من المنظمات والمؤسسات التجارية المدنية وله سبعة فروع / مواقع في: ولايات كاليفورنيا وفرجينيا وبنسلفانيا (في الولايات المتحدة)، برلين (ألمانيا)، كمبريدج (إنكلترا)، وليدن (هولندا)، كما افتتح له فرع في العاصمة القطرية، الدوحة، في العام ٢٠٠٣ تحت اسم «معهد راند قطر للسياسات»، واسم المعهد (راند) هو اختصار كلمتي «أبحاث وتطوير» (Research AND Development).

يقول معدا التقرير، في مقدمة تقريرهما، إن «النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين يشكل، خلال الجزء الأكبر من القرن الماضي، علامة مميزة لمنطقة الشرق الأوسط، وبالرغم من أن مليارات الدولارات قد صرفت في دعم، دفع، معارضة حلول له، أو في البحث عنها، إلا أن المازق لا يزال قائما على حاله!

ويضيفان: «بعد عقود من فشل الجهود الأميركية والدولية في دفع الإسرائيليين والفلسطينيين نحو حل الدولتين، لا تزال الآمال في وضع حد لهذا النزاع ضئيلة، ولكن، ماذا لو أن حلا قد ظهر فجأة في المستقبل القريب ليخفي الصراع مكانه لواقع جديد من التعايش السلمي في المنطقة؟ ليس من الأمر سينقد حياة الكثيرين وسيوقف الدمار، فقط، بل إن الطرفين سيعلمان بمرود السلام الذي يمكن تقديره بعشرات مليارات الدولارات!»

خمسة سيناريوهات محتملة

يضع الباحثان خمسة سيناريوهات محتملة لآفاق تطور الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني خلال العقد المقبل:

١-التوصل إلى اتفاق سلام قائم على أساس مبدأ «دولتين للشعبين»؛

٢- تجدد المواجهات العنيفة؛

٣- مقاومة فلسطينية غير عنيفة؛

٤- انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب، دونما اتفاق أو تنسيق مع السلطة الفلسطينية؛

٥- انسحاب إسرائيلي بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية.

١- دولتان لشعبي:

في سيناريو التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي ـ فلسطيني قائم على مبدأ حل الدولتين للشعبين، وهو السيناريو الذي يصفه التقرير بـ«الأكثر تفاعلاً»، يتوقع البحث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤١٨ مليار دولار في العام ٢٠٢٤، أي بزيادة إجمالية مقدارها ١٢٣ مليار دولار (في العام ٢٠٢٤) عما هو عليه الوضع اليوم (٢٩٥ مليار دولار). أما الناتج المحلي للفرد فيسرتفع بنسبة ٠.٥٪.

أما المناطق الفلسطينية فستحتظى، في هذا السيناريو، بزيادة مقدارها ٨٧٨ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٤ ليصل، في العام نفسه، إلى ٢٨٧ مليار دولار، وهي زيادة إجمالية متراكمة تبلغ ٥٠ مليار دولار خلال العقد كله، وسيرتفع الناتج المحلي للفرد الفلسطيني في المناطق الفلسطينية في العام ٢٠٢٤ بنسبة ٣.٦٧٪ مقارنة بما هو عليه اليوم. ويشير الباحثان هنا إلى أنه بعبان الاقتصاد الإسرائيلي هو أكبر بكثير من الاقتصاد الفلسطيني، فإن الفائدة التي سيجنيها الفلسطينيون ستكون أكبر، تناسبيا. ويؤكد الباحثان أن حل الدولتين للشعبين يشمل انسحابا إسرائيليا من المناطق الفلسطينية، باستثناء «الكتل الاستيطانية الكبيرة»، إزالة جميع الحواجز التي تعيق حركة المواطنين الفلسطينيين، عودة ٦٠٠ ألف لاجئ فلسطيني إلى حدود مناطق الدولة الفلسطينية العديدة، فضلا عن «تبادل أراض مع إسرائيل» وإزالة جميع القيود على التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية. ويشيران إلى أن المجتمع الدولي سيتكفل بتغطية وتمويل الجزء الأكبر من تكاليف «التغييرات في مواقع المستوطنين»، إضافة إلى «ضمان أمن إسرائيل». وينوهان إلى أن هذا السيناريو - دولتان للشعبين - يستند، في أساسه، إلى النموذج الذي بلوره ووضعه الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون، والذي يقوم، أساسا، على اتفاق سلام ومنظومة من العلاقات خالية من العمليات العسكرية والحروب.

ويقول الباحثان إن مصروفات إسرائيل في المناطق الفلسطينية ستخفض بنسبة ١٦٪، بعدما تقوم بإخلاء نحو ١٠٠ ألف مستوطن يهودي من تلك المناطق، ويضيفان أنهما كانا يتويمان، في البداية، احتساب الانخفاض المتوقع في «مصروفات الامن الإسرائيلية»، في إطار هذا السيناريو، لكنهما تراجعاً عن ذلك بعد حصولهما على «توضيحات بأن هذه المصروفات لن تقل ولن تتخفض، بسبب الحاجة، مثلا، إلى تعزيز وتعميق العمل الاستخباراتي كبديل عن القوات المتواجدة ميدانيا في المناطق الفلسطينية في الوقت الراهن».

ويقول التقرير إن الاستثمارات في إسرائيل، في سياق هذا السيناريو، سوف تزداد بنسبة ١٥٪، وهو ما سيحقق زيادة بنسبة ١٥٪ في إنتاجية العامل، كما ستطرأ زيادة بنسبة ٢٠٪ في مجال السياحة، زيادة بنسبة ١٥٠٪ في حجم المبادلات التجارية مع المناطق الفلسطينية وزيادة بنسبة ٢٠٠٪ في حجم التبادل التجاري مع الدول العربية والإسلامية، وسيترفع عدد العمال الفلسطينيين العاملين

الهيئات المختلفة على الموارد والصلاحيات المختلفة، قرر رئيس الأركان تشكيل لجنة توجيه برئاسة نائب رئيس الأركان، اللواء يائير غولان. وستستمر العملية سنتين، ولكن في تقدير القيادة العسكرية، فإنه عند انتهاء هذه المدة ستبقى هناك «مناطق رمادية» لن يجري التسرع باتخاذ قرارات بشأنها. وأشار المحلل نفسه إلى أنه في الأسبوع الفائت قدمت اللجنة التي يرأسها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اللواء هرتسي هليفي، والتي حين تسلم أيزنكوت مهامته طلب منها درس إنشاء ذراع سيبرانية، توصياتها إلى رئيس الأركان. وجرى بحث عدد من الأفكار مثل إنشاء قيادة إقليمية مثل قيادات المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية، أو شعبة شبيهة بشعبة التنصت، لكن الطابع المعقد والمستقل للمجال السيبراني دفع إلى اتخاذ قرار بإنشاء ذراع خاصة تكون مسؤولة عن وضع طريقة العمل وبناء القوة واستخدامها.

وأوضح بوجوبو أيضا أن عملية إنشاء الذراع السيبرانية تثير تساؤلات صعبة في ما يتعلق بمصير الوحدة ٨٢٠٠ وهي الوحدة الأكبر في الجيش الإسرائيلي، فمعظم جنود وحدة جمع المعلومات الاستخباراتية وفك الرموز يعملون في المجال السيبراني، ونقل جزء من هؤلاء

العاملين إلى الذراع السيبراني سيؤدي إلى تقليص شعبة الاستخبارات بصورة جذرية كما سيقلص ميزانيات الاستخبارات أيضا.

وترى أطراف معينة في قيادة الجيش الإسرائيلي أنه يجب إبقاء المجال السيبراني ضمن مسؤولية الاستخبارات العسكرية بسبب أساليب عمل الجيش الإسرائيلي. لكن ضابطا كبيرا أوضح أن جوهر قرار إنشاء ذراع يدل على وجود توجه نحو تعيين ضابط برتبة لواء قائدا لهذه الذراع وليس ضابطا برتبة عميد يعمل تحت إمرة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية.

وختم قائلاً: إن التخوف الأساس الذي تثيره خطوات مهمة مثل إنشاء ذراع هو هدر المال والجهد البشري النوعي وإلحاق الضرر بالخبرة في المجال الدفاعي الذي تتولاه شعبة التنصت، ومجال الهجوم التابع للاستخبارات العسكرية. ومن الواضح حتى في هذه المرحلة أن قوة شعبة التنصت ستقلص بصورة جذرية، ومنذ اليوم يجري التفكير في إمكانية خفض رتبة قائد شعبة التنصت من لواء إلى عميد.

من ناحية أخرى قدم رئيس هيئة الأركان العامة أيزنكوت الأسبوع الفائت تقريرا إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، قال فيه إن إسرائيل قلقة جدا

بنسبة ٤٠٪ من مستواه الإمكانتي / المحتمل وفق السيناريو الأول (دولتان للشعبين)، بينما يتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى ١٧٧ مليار دولار، وهو أقل بنسبة ١٠.٨٪ من مستواه الإمكانتي وفق السيناريو الأول. وسيتمثل الضرر الأساسي للاقتصاد الإسرائيلي، في هذا السيناريو، بانخفاض بنسبة ١٠٪ في حجم الاستثمارات وانخفاض بنسبة ٢٪ في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، جراء حملات المقاطعة ضد مبالغ تجارية إسرائيلية، أما الضرر الأبرز للاقتصاد الفلسطيني، في هذا السيناريو، فيتمثل في انخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بنحو ٣٠ ألف عامل.

٢- تجدد المواجهات العنيفة:

هذا السيناريو هو الذي يقع على طرف نقيض من السيناريو الأول، وهو السيناريو «الأكثر تشاؤما»، كما يصفه التقرير. ومضمونه: تجدد المواجهات العنيفة في قطاع غزة أولا ثم انتشارها إلى الضفة الغربية وإلى «جهات إرهابية خارجية». وهو يشمل اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة ترافقها عمليات استهدافية في مواقع مختلفة داخل إسرائيل، فضلا عن «انضمام جهات إرهابية خارجية، مثل حزب الله».

في هذا السيناريو، يتوقع البحث انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العام ٢٠٢٤ بنسبة ١٠٪، قياسا بالسيناريو الأول، ليصل إلى ٣٩٥ مليار دولار، ليكون الانخفاض الإجمالي المتراكم خلال العقد كله نحو ٢٥٠ مليار دولار، وهي خسارة كبيرة جدا، نسبيا، سوف يتكبدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقد المذكور.

أما الاقتصاد الإسرائيلي، فمن المتوقع أن يشهد تدهورا حادا ـ في هذا السيناريو ـ ليصل حجم الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٤ إلى ١٢٦ مليار دولار، أي أنه سيشهد انخفاضا بمبلغ ٧٠٣ مليار دولار يشكل تراجعاً بنسبة ٢٧٪ عما هو عليه اليوم.

وطبقا للبحث، يتوقع أن ترتفع «المصروفات الأمنية» الإسرائيلية، في هذا السيناريو، بنحو ٧٤٪ خلال ثلاث سنوات من المواجهات (٣٪ في السنة الواحدة)، كما سينخفض حجم التبادل التجاري مع المناطق الفلسطينية بنسبة ١٥٪ وسيتوقف، كليا، تشغيل عمال فلسطينيين في داخل إسرائيل. وسيطرأ انخفاض بنسبة ٢٠٪ في حجم الاستثمارات في إسرائيل وانخفاض بنسبة ٢٥٪ في قطاع السياحة وستنخفض إنتاجية العامل وسيخفض النمو في سوق العمل في إسرائيل بنسبة ٥٠٪.

أما في المناطق الفلسطينية، فسيؤكد الاقتصاد الفلسطيني ضررا بمبلغ يصل إلى ١٦٠ مليار دولار وسيطرأ ارتفاع حاد بنسبة ٥٠٪ في أسعار الخدمات المختلفة، بما فيها الخدمات المصرفية وخدمات الاستشفاء في المستشفيات والمراكز الطبية.

٣- مقاومة فلسطينية غير عنيفة

السيناريو الثالث الذي توقعه الباحثان هو «المقاومة الفلسطينية غير العنيفة» التي تشمل التوجه إلى هيئات الأمم المتحدة المختلفة وإلى مؤسسات وهيئات دولية أخرى لطرح ومعالجة قضايا تخص حياة الشعب الفلسطيني وحقوقه، إلى جانب الأنشطة الداعية إلى مقاطعة إسرائيل دوليا.

في هذا السيناريو، يتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العام ٢٠٢٤ إلى ٤٤٤ مليار دولار، وهو أقل



من الحرب الأهلية الدائرة في سورية بالقرب من منطقة الحدود بين الدولتين في هضبة الجولان، ومن ذلك احتمال أن تضطر إلى التعامل مع لاجئين سوريين دروز يصلون إلى منطقة الحدود. وأكد أيزنكوت أن الجيش الإسرائيلي سيبدل كل ما في وسعه لمنع وقوع مجزرة بحق الدروز في سورية.

لكن رئيس هيئة الأركان اعتبر أن البرنامج النووي الإيراني ما زال يشكل التهديد الرئيس الذي تتعرض له إسرائيل في الوقت الحالي، وتوقع أن يستمر هذا البرنامج في إشغال الجيش بما في ذلك شعبة الاستخبارات وسلاح الجو خلال الأعوام المقبلة.

وقال أيزنكوت إن الوضع الأمني في الضفة الغربية مستقر، وفي ما يتعلق بقطاع غزة لفت إلى ازدياد قوة تنظيمات أكثر تطرفاً من حركة «حماس»، وأكد أن الجيش يعمل على منع التعاطف العسكري لهذه التنظيمات كما يعمل ضد حفر الأنفاق الهجومية. وأوضح أن الواقع الأمني في القطاع معقد جداً بسبب النزاعات بين التنظيمات المتعددة، وأشار إلى أن الجيش يقوم بإغلاق المعابر في حال إطلاق قذائف صاروخية أو قذائف هاون من القطاع، أما في أوقات الهدوء فإنه يسمح بزيادة عدد شاحنات البضائع التي تدخل إلى القطاع.



«الكتل الاستيطانية الكبيرة» في الضفة الغربية، وخاصة «القريبة منها إلى الخط الأخضر» ويتوقع البحث أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العام ٢٠٢٤، وفق هذا السيناريو، إلى ٤٣٩ مليار دولار، وهو مستوى مماثل لما هو سيكون عليه في حال استمرار الوضع القائم حاليا، بينما سيقحق الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني زيادة بمبلغ ١٦ مليار دولار (بنسبة ٨٪) ليصل في العام ٢٠٢٤ إلى ٢١٥ مليار دولار.

ويضاف إلى هذا، يتوقع البحث انخفاض المصروفات الإسرائيلية على المستوطنات، في هذا السيناريو، بنسبة ١٠٪ في السنة، فيما تحصل إسرائيل على تمويل دولي لما يعادل ٧٥٪ من تكاليف هذا الإخلاء وإعادة إسكان المستوطنين في داخل حدود إسرائيل. كما سيطرأ ارتفاع في حجم السياحة إلى إسرائيل بنسبة ٥٪ وارتفاع بنسبة مماثلة في حجم التبادل التجاري مع المناطق الفلسطينية.

وفي الجانب الفلسطيني، سيؤدي هذا السيناريو إلى تقليص عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بنحو ٣٠ ألف عامل، بينما ستيسد السلطة الفلسطينية سيطرتها على المناطق التي سيتم إخلاء المستوطنين منها. وستزال جميع الحواجز وتصبح المعابر مفتوحة.

الخيار الأفضل ـ واضح!

يوضح معدا البحث أن «احتساب التبعات والآثار الاقتصادية، التكاليف والفوائد، المترتبة على كل واحد من هذه السيناريوهات» جرى بواسطة الاعتماد، بوجه أساس، على طريقة حسابية حديثة لـ «تكلفة النزاع» وهي توفر تحليلا تفصيليا للتكاليف والفوائد الاقتصادية المترتبة على كل واحد من هذه السيناريوهات ويتيح، أيضا، تغيير وتعديل فرضيات الأساس لإفساح المجال أمام بحث السيناريوهات على المدى البعيد.

ويقول روس أنثوني، أحد معدّي البحث: «نتمنى أن يكون في التحليل الأدوات التي وضعناها ما يعين الإسرائيليين، الفلسطينيين والمجتمع الدولي على فهم أعمق وأفضل لسيرورة الوجهات الحالية وكيفية تطورها، ثم تحديد التكاليف والفوائد الاقتصادية لبدائل دائرة العنف الهدامة القائمة حاليا ـ الفعل، رد الفعل وانعدام العمل».

أما تشارلز ريس، الشريك الآخر في إعداد البحث، فيقول: «من الواضح أن خيار الدولتين للشعبين هو الذي يقود إلى النتائج الاقتصادية الأفضل، بفاارق كبير وجدي، بالنسبة للإسرائيليين أو الفلسطينيين على حد سواء». ويضيف: «إذا ما تحقق حل الدولتين، فسيحظى الإسرائيلي المتوسط، خلال عقد واحد من الزمن، بزيادة مقدارها نحو ٢٢٠٠ دولار في مدخله، بينما سيحظى الفلسطيني المتوسط بزيادة مقدارها ألف دولار، بالمقارنة مع توقعاتنا بشأن استمرار الوضع الراهن وآفاق تطوره.... ويبدو جليا أن لدى الفلسطينيين محفزا أكبر بكثير للتقدم نحو السلام!!»

متابعات

مؤشرات هرتسيليا للمناعة القومية: تخلف اقتصادي - اجتماعي قياسا بدول OECD

تظهر «مؤشرات هرتسيليا للمناعة القومية»، وهي واحدة من أهم «أوراق الموقف» التي تصدر عن مؤتمر هرتسيليا السنوي، الذي عقد مؤتمره الخامس عشر، الأسبوع الماضي، أن مؤشرات المناعة للعام ٢٠١٤، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، دلت على كبح معين للاتجاهات التي تطورت في السنوات الأخيرة.

وكان قد طرأ تحسنا في مناعة إسرائيل الاقتصادية حتى العام ٢٠١٣، وتم خلال ذلك سد الفجوة مقابل دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على خلفية أزمة اقتصادية مستمرة في العالم ومنانة الاقتصاد الإسرائيلي نسبيًا، لكن الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية في العام ٢٠١٤ لم تكن كافية من أجل الاستمرار في سد الفجوة، وعزا معدو الورقة ذلك بالأساس إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في عدد من دول OECD.

في مقابل ذلك، أشارت مؤشرات هرتسيليا إلى أن الصورة الاجتماعية ما زالت إشكالية، الأمر الذي يعكس حقيقة أن تحسن الوضع الاقتصادي لا يترجم من أجل تحسين الوضع الاجتماعي، وأشارت ورقة الموقف في هذا الصدد إلى أن «تحسين الوضع الاجتماعي يستوجب قيام الحكومة بمبادرات سياسية واتخاذ قرارات صعبة، من خلال إجراء تغيير في سلم الأولويات القومية، التي من دونها ليس مضمونا استمرار المناعة القومية وحتى أنه قد يتراجع».

واستعرضت ورقة الموقف مؤشرا مختلطا اقتصاديا – اجتماعيا، يوازن بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف «التعامل كليا مع معضلة السنوات الأخيرة، التي تتمثل بوجود صورة اقتصادية كلية تدل على نشاط جيد، خصوصا إذا ما قورنت مع الدول الغربية، بينما الصورة الاجتماعية تدل، في أفضل الأحوال، على جمود». ويسمح هذا المؤشر بمقارنة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل على مر الزمن وأيضا مقابل دول OECD.

ويدل مؤشر هرتسيليا للعام الماضي على أن المناعة الاقتصادية لإسرائيل استمر في التحسن، لكن هذا التحسن لم يكن كافيا من أجل الاستمرار في تقليص الفجوة بينها وبين دول OECD. ويجري التعبير عن هذه المناعة الاقتصادية من خلال استمرار إسرائيل في مواجهة الأزمة العالمية، وذلك على الرغم من بروز إشارات على ضعف الاقتصاد الإسرائيلي في العام الفائت.

إذ إنه على الرغم من استمرار النمو الاقتصادي في إسرائيل، العام الماضي، إلا أن هذا نمو التاج للفرّد كان أقل من معدله في دول OECD وأقل من قدرات الاقتصاد الإسرائيلي نفسه، ويتبين أن التضخم المالي غير موجود بناتا، وهو تحت الغاية الدنيا للتضخم التي أقرتها الحكومة، ما يعبر عن ضعف الطلب والفجوة في الناتج للفرّد، علما أنه استمر الارتفاع في نسبة المشاركة في دائرة العمل وانخفاض نسبة البطالة، ووجود فائض في الحساب الجاري لميزان الإنفاق.

وأشارت المعطيات إلى نمو الناتج بنسبة ٢.٤٪ فقط، وهو يعبر عن نسبة نمو الناتج للفرّد بنسبة ٠.٨٪، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٦.٦٪ والحساب الجاري لميزان الإنفاق أفاق على فائض بنسبة ٣٪ من الناتج، وبلغت نسبة التضخم المالي ٠.٢٪.

ووفقا لورقة الموقف التي أصدرها مؤتمر هرتسيليا، فإنه خلال الأزمة الاقتصادية العالمية نجحت إسرائيل في تقليص الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتطور، لكن هذا التحسن توقف بسبب انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بينما ارتفعت هذه النسبة في عدد من دول OECD. ويدل مؤشر المناعة الاقتصادية على أنه لم يطرأ تحسنا على وضع إسرائيل الاقتصادي، وبقيت في المرتبة الـ١٨ في العام الماضي.

من جهة ثانية، فإن المؤشر الاقتصادي – الاجتماعي يحاول التعبير كميًا عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية. وهذه المرة الثانية التي يستخدم فيها هذا المؤشر، وأضيفت إليه في الناحية الاجتماعية مؤشرات حجم الفقر وانعدام المساواة ونسبة البطالة المزمنة، أي نسبة العاطلين عن العمل منذ أكثر من عام، ويتبين من مقارنة هذا المؤشر مع الدول المتطورة أن ثمة تحسن طفيف في إسرائيل، لكنه يجري بصورة بطيئة، وذلك لان الاستراتيجية في هذا المجال تستند إلى قوى السوق فقط.

وشددت ورقة الموقف على أن المشكلة الأساسية في هذا السياق تكمن في حجم الفقر في إسرائيل وانعدام المساواة في تقاسم الدخل. ولذلك فإن إسرائيل ما زالت متأخرة في هذه الناحية قياسا بدول OECD الأمر الذي يؤكد ضرورة قيام الحكومة الإسرائيلية بمبادرات وعدم الاعتماد على قوى السوق فقط. وفي المقابل فإن وضع إسرائيل فيما يتعلق بالبطالة المزمنة ونسبة التشغيل جيد نسبيًا.

وتوقعت ورقة الموقف أن يشكل الارتفاع في نسبة التشغيل ونسبة البطالة المنخفضة حلا أساسيا للمشاكل الاجتماعية في الأمد البعيد، وتؤثر ببطء على الفقر وانعدام المساواة، لكن من أجل حدوث تحسن أساسي أكثر فإن المطلوب هو تدخل حكومي مباشر وخاص». وتحتل إسرائيل في المؤشر الاقتصادي – الاجتماعي مرتبة متدنية، العشرين، بين دول OECD. وتتقدم على دول تواجه أزمات شديدة مثل اسبانيا والبرتغال واليونان وهنغاريا وتركيا.

ورأت ورقة الموقف أنه «من أجل الحفاظ على مناعة قومية في العام ٢٠١٥ والمستقبل، يتعين على الحكومة الحفاظ على عجز مالي منخفض، من خلال مواصلة خفض الدين القومي مقارنة بالناتج الاقتصادي والإستراتيجية الاقتصادية المتوازنة، وتحسين أداء القطاع العام، وعلينا أن نحافظ على الاستقرار المالي، من خلال الالتزام بغيابات التضخم في أفق عام أو عامين. إضافة إلى ذلك، يجب وضع سياسة اقتصادية – اجتماعية طويلة الأمد، تستند إلى غايات اجتماعية محددة، التي ينبغي الاستمرار بإصرار على تحقيقها، وأن تترافق ذلك خطوات فعلية في المدى القصير، من أجل تقليص حجم الفقر وانعدام المساواة».

ولخصت ورقة الموقف إلى التحذير من أنه «يوجد تخوف من أن السياسة الاجتماعية التي اتبعت في العام ٢٠٠٣، وخاصة في مجال المخصصات، والتي حققت نتائج جيدة في مجال نسبة المشاركة في سوق العمل، الذي يشكل حلا أساسيا للمشاكل الاجتماعية، سيتم تغييرها على أيدي الحكومة الجديدة الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع في الانجازات، وثمة نخوف من أن خطوة كهذه ستعكس سلبا على الفقر وانعدام المساواة».

وتشير ورقة الموقف بذلك إلى الاتفاق الثلاثي بين حزب الليكود، الذي يتزعمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وحزب شاس، بشأن زيادة مخصصات الأولاد. وكان نتنياهو نفسه، كوزير للمالية في العام ٢٠٠٣، قد بادر إلى خفض مخصصات الأولاد بأداءه أن المستفيدين منها هم العرب، وهم ما تم تفسيره حينئذ بأنها حزب ديمغرافية يشنها نتنياهو ضد العرب.

يستقي الإسرائيليون معلوماتهم حول العالم العربي عموما والفلسطينيين خصوصا من وسائل الإعلام بأشكالها المتنوعة، وأيضا من كتب يؤلفها باحثون متخصصون ومصنفون، وتتعامل وسائل الإعلام الإسرائيلية وكذلك المتخصصون بعدائية ونظرة استشراقية استعلائية تجاه العالم العربي، ولا يخفون أن هذا التعامل يأتي بالأساس من المنظار الأملّي، ولا تزال هذه الرؤية مهيمنة على التوجه الإسرائيلي في النواحي السياسية والإعلامية والأكاديمية.

رغم ذلك، هناك استثناءات، أبرزها هم «المؤرّخون الجدد» الإسرائيليون، الذين ظهروا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وأصدروا أبحاثًا، في مجال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني خصوصا، تميزت بأنها أبحاث نقدية تجاه المؤسسة الإسرائيلية والحركة الصهيونية، بالاستناد إلى الأرشيفات الإسرائيلية. لكن المؤسسة الإسرائيلية، السياسية والأكاديمية والإعلامية، حاربت «المؤرخين الجدد»، وسعت إلى إقصائهم من الحيز العام.

وفي الأونة الأخيرة، أسس باحثون في شؤون الشرق الأوسط في الأكاديميا الإسرائيلية «منتدى التفكير الإقليمي»، بهدف توفير صوت بديل للتحليلات السائدة في الشؤون العربية في الإعلام الإسرائيلي، ويعبر أعضاء «منتدى التفكير الإقليمي» عن رؤيتهم وأبحاثهم حول العالم العربي من خلال مقالات، ينشرونها في موقعهم الإلكتروني، وأيضا من خلال محاضرات في مؤتمرات علمية ومجموعات نهم بشؤون الشرق الأوسط. ولا يخفي أعضاء المنتدى ميولهم السياسية لليسار الصهيوني.

أحد مؤسسي المنتدى ومديره العام، هو المحاضر في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، الدكتور أساف دافيد، وروى دافيد، لصحيفة «هآرتس»، كيفية تبلور الفكرة التي أوصلته إلى المشاركة في تأسيس المنتدى وحمل أفكار يسارية، بمعنى أنه يؤيد قيام دولة فلسطينية، رغم أن سيرته الذاتية ينبغي أن تضعه في معسكر اليمين. إذ إنه ولد في مستوطنة «كريات أربع» في الخليل، قبل ٤١ عاما، ودرس في البيشيفاة، أي المعهد الديني اليهودي، في مستوطنة «أفراة»، وخدم في شعبة الاستخبارات العسكرية، وتحديدا في مجال التصنت، في «الوحدة ٨٢٠٠»، وقد إحدى عينيه في عملية انتحارية في حافلة، في القدس في العام ١٩٩٥.

وقال دافيد حول إصابته في العملية الانتحارية، إنه «في الجانب الشخصي، جعلتني أدرك ما هي الأمور المهمة في الحياة، وأنه من الأفضل أن أقوم بما أؤمن

به وليس بما تمليه علي المؤسسة. كذلك فإن هذا الصادث غيّرنى بحيث أني أصبحت قادرا على تخيل المعاناة في الجانب الآخر».

ويعتبر تأسيس «منتدى التفكير الإقليمي»، أنه نمرذ على مؤسسة الاستشراق الإسرائيلية، التي جمدت البحث الأكاديمي في الجانب التاريخي واعتبرت أن التعاطي مع قضايا راحته هو أمر وضيع. والأمّر الثاني، والأهم، هو أن المنتدى يضع سوية التعاطف والتفكير المدني ويدعو إلى صرف النظر عن النخب ومؤسسات الحكم وتحويلها إلى السكان البسطاء في الحيز الشرق أوسطي.

وأوضح دافيد أنه «عندما أكتب عن الانقلاب العسكري في مصر فإنه لا يعنني، كمتخصص محترف، ما إذا كان الانقلاب جيدا لإسرائيل. فمدن نظر إلى الأمر من وجهة نظر السياسة المصرية والمواطنين الذين عانوا من قمع نظام حسني مبارك وبعد ذلك نظام محمد مرسي وبعد نظام عبد الفتاح السيسي».

وأعطى دافيد مثلا آخر عن التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط والنظرة إليها في إسرائيل، بعد أن ألقى محاضرة أمام ناد للمقاعدين حول العلاقات الإسرائيلية – الأردنية، وقال «لقد تحدثت عن الانجراف نحو اليمين في إسرائيل، مثلما يتم التعبير عنه بالاندعاء أن الأردن هو وطن الفلسطينيين. وقلت إنه إذا كان حزب الليكود في الماضي يطرح توجها رسميا نحو الأردن، فإن أفكار اليمين الراديكالي تغلغت اليوم في الأجواء السائدة في هذا الحزب، ولا يمكن البحث في العلاقات الإسرائيلية – الأردنية من دون الحديث عن التيارات العميقة في إسرائيل بهذا الخصوص، وما اعتبره أنه تعامل مهني مع الموضوع، فسره المستمعون إلى المحاضرة على أنه موقف يساري، لأنه ترسخ مفهوم معين بأن يحظر على المستشرق التحدث في السياسة».

تضليل الجمهور

المحاضر في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون في بئر السبع، الدكتور نمرود هوروفيتس، هو مؤسس – مشارك في «منتدى التفكير الإقليمي»، وشدد على أن «هدفنا الأساسي هو إسماع صوت بديل، أقل انغلاتا ومتنوع أكثر للشرق الأوسط». وذكر حركة الإخوان المسلمين في مصر، كمثال على ذلك، وأن صورتها في إسرائيل سيئة للغاية. لكنه اعتبر أنه «لا يمكن تجاهل رافة واهتمام الإخوان المسلمين بالشعب، وهو الأمر الذي تم التعبير عنه على مدار سنوات طويلة بإقامة مستشفيات ومطبخ للفقراء ومؤسسات تعليم، وعندما نفهم هذا الأمر، لا يمكن أن نصف جميع مؤيديهم بأنهم منظرّفون».



الأعضاء المؤسسون لـ«منتدى التفكير الإقليمي»، من اليمين: البروفسور نمرود زئيفي، الدكتور نمرود هوروفيتس، الدكتور شاول بنيان والدكتور أساف دافيد.

ولفت هوروفيتس إلى أن «النقص بالمعلومات يجعل الجمهور الإسرائيلي مريحا للمناورة والتضليل. تنظيم داعش يعتبر ممثل للإسلام السياسي، لكن الواقع هو أن الإسلام السياسي دينيه، والخطاب العام (الإسرائيلي) يميل إلى الانجرار وراء نقاط مطرقة وبالإمكان بناء أبراج من المخاوف على الجهل، واليمين يستخدم ذلك بشكل بالغ».

وقال البروفيسور نمرود زئيفي، الذي أسس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون، إن «المقارنة التي يجريها (رئيس حكومة إسرائيل بنيامين) نتنياهو بين حماس وداعش مشوهة بشكل كامل، وهذان تنظيمان يحملان أفكارا مختلفة كليا، ومتحاربان ويقتلان بعضهما البعض. والغالبية العظمى من الخبراء يعتقدون أن حماس، رغم كل مساوئها، هي حركة براغماتية، بينما داعش ليس كذلك. وهذه المساواة الوضیعية يمكن تقبلها فقط لدى جمهور لا يعرف المعطيات».

ويعمل المندى في هذه الأثناء تحت رعاية الموقع الإلكتروني لمركز «مولاد»، الذي تُنشر فيه مقالات حول عدد كبير من المواضيع المتعلقة بالشرق الأوسط. وقال هوروفيتس إن «المنتدى يصبو إلى أن يصبح مركز أبحاث، وأوضح أن المنتدى يتطلع إلى إزالة الحواجز بين «الهام» و«المخبر»، لأنه «حتى ما يبدو أنه أصفر وبنراق يلامس تيارات اجتماعية تجري تحت سطح الأرض». كذلك فإن المنتدى يطمح إلى «دفئة الآراء» وأن يغذي وسائل الإعلام الراجئة بمعلومات وقمص، وقال زئيفي إنه «ينتابنا الإحباط من الفجوة بين ما نعرفه حول ما يحدث في الشرق الأوسط وبين شكل عرضها في الإعلام».

ويشار في هذا السياق إلى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تعتمد في تقاريرها حول الشرق الأوسط، والفلسطينيين خصوصا، على مجموعة من الباحثين في شؤون الشرق الأوسط، الذين ي طرحون مثل هذه القضايا من خلال وجهة نظر أمنية وعنصرية واستشراقية كلاسيكية، وبالأساس تضليلية. وأحد أبرز هؤلاء الباحثين هو المستشرق والعقيد في الاحتياط يفيئال كرمون، الذي أشغل في الماضي منصب رئيس «الإدارة المدنية»، وهي الذراع التي تدير شؤون الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان مستشارا لشؤون «الإرهاب» لدى ثلاثة رؤساء حكومات إسرائيليين، هم إسحاق شامير وإسحاق رابين وبنيامين نتنياهو.

وأسس كرمون معهد «ممرى» الذي يرصد وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، ويرصد المصافيين والمحليلين الإسرائيليين بترجمات للصحف العربية ونقلها

إلى الجمهور الإسرائيلي، وأشار دافيد إلى أن «ممرى» يببالغ في ترجمة المقالات التي تهاجم إسرائيل بصورة غير عقلانية في الصحافة الأردنية، ولا تلقى رواجًا في الشارع الأردني، لكن وسائل الإعلام الإسرائيلية، بتشجيع من «ممرى»، تصفها كأنها الأجواء السائدة في الشارع الأردني، «بهدف صيانة مفهوم التهديد الذي يشكله الحيز العربي وصورة إسرائيل بأنها «فيلًا في الغابة».

وينظر أعضاء «منتدى التفكير الإقليمي» إلى محلل الشؤون العربية في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، تسفي يحرزيلي، على أنه يلحق أكبر ضرر بصورة العالم العربي والفلسطينيين من خلال تقاريره. وأعد يحرزيلي سلسلة تقارير، مؤخرا، حول الإسلام في أوروبا، ووصف فيها المسلمين هناك كأنهم متطرفين وجاهدين وأن قسم كبير منهم ينضم إلى التنظيمات المتشددة، مثل «داعش».

ووصف زئيفي هذه التقارير بأنها «فضيحة»، وقال إن «الإسرائيليين أصبحوا يعتقدون أن المسلمين يريدون أن يملوا على أوروبا تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية». وأشار دافيد إلى شريط مصور نُشر في موقع «يوتيوب»، يظهر فيه يحرزيلي، الذي أصبح منذ سنوات مدينا متشددا، وهو يقول إن «اليهودي هو ابن ملك والعربي ابن جارية».

«إسلاموفوبيا يهودية»

رأى عضو المنتدى، الدكتور راز تسيمت، أن مشكلة تناول المستشرقين الإسرائيليين لقضايا الشرق الأوسط بصورة غير صحيحة عندما يتحدثون في وسائل الإعلام عن إيران. وأوضح أنه «باستثناء حالات قليلة جدا، فإنه يكاد لا يوجد محللون أو أكاديميون يتحدثون اللغة الفارسية ومتخصصون في إيران. إضافة إلى ذلك فإنهم يميلون إلى الاعتماد على الإعلام العربي، وعندما تقوم بتحليل إيران بالاعتماد على تقارير قناة الجزيرة، فهذا موثوق به كما لو أنك تحلل إسرائيل بالاعتماد على تقارير الجزيرة، ووسائل الإعلام العربية منحاة جدا، وهي معادية لإيران وتركز فقط على التآمر الإيراني في المنطقة، ومن دون التطرق تقريبا إلى مواضيع داخلية».

من جانبه قال المحاضر المتقاعد في قسم تاريخ الشرق الأوسط في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور موشيه ماعوز، وهو أحد أقدم المستشرقين الإسرائيليين، إن «الأغلبية الصامتة والعاقلة من المستشرقين ما زالت خاملة مقابل الاتراءات وانعدام الدقة والتوجه غير المتزن من جانب بعض

المنتزه الاسرائيلي

إعداد: بلال ضاهر

باحثون إسرائيليون يسعون إلى تغيير الخطاب الاستشراقي تجاه العالم العربي



(الصورة من «هآرتس»)

المستشرقين المهيمين، الذين يتحدثون عن الحيز العربي بمزيج من الاستخفاف والكراهية. أحدهم يقول إن المساهمة الوحيدة للعرب في الشرق الأوسط هو اختراع الحمص، وآخر يدعو إلى هدم المساجد في جبل الهيكل (الحرم القدسي) وثالث يشبه (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان بهتار (الزعيم النازي أدولف هتلر). وعدد منهم كانوا تلاميذي، وبهذا المعنى أشعر أنني فشلت في تربيتهم».

وأشار زئيفي إلى أن أعضاء المنتدى الإسرائيلي، بالدخول إلى هذا الفراغ. وقال دافيد

إنه نشأ وضع يوجد فيه للمستشرقين اليمينيين والمحافظين أولوية... وينبغي أن يكون هناك يساريون مستعدون لمغادرة الأكاديميا والتنازل عن إصدار كتابهم المقبل والعمل من أجل مكانهم في التلفزيون من أجل استعراض صورة متنوعة أكثر للعالم العربي».

ويأمل أعضاء «منتدى التفكير الإقليمي» بالدخول إلى هذا الفراغ. وقال دافيد أنه نشأ وضع يوجد فيه للمستشرقين اليمينيين والمحافظين أولوية... وينبغي أن يكون هناك يساريون مستعدون لمغادرة الأكاديميا والتنازل عن إصدار كتابهم المقبل والعمل من أجل مكانهم في التلفزيون من أجل استعراض صورة متنوعة أكثر للعالم العربي».

وأشار زئيفي إلى أن أعضاء المنتدى يرون ضرورة للإقدام على خطوة كهذه وأن تأثيرها سيكون بعد فترة طويلة. «إننا ذاهبون نحو عملية غرس أفكار ستمتد لفترة طويلة جدا، وربما ستستغرق سنوات طويلة.. إنها مهمة مستصعبة، وغايتها في نهاية الأمر فتح الخطاب العام». لكنه اعتبر أن «الجمهور الذي أراه أمام عيني هو أبناء الشبيبة المستوطنون، وهذه مجموعة نوعية، ذكية، وتهتم بما يفكرون به في حماس والإخوان المسلمين. وإذا نجحنا في إثراء وتعميم فهمهم، ليس بقصد تحولهم إلى يساريين، وإنما لجهة إدخال قدر من الشك وانعدام اليقين في أفكارهم الأساسية، فهذا سيكون انجازا كبيرا».

وتابع زئيفي أنه «لا شك في أن الجمهور سئم كل شيء يتعلق بصراعنا

الوجودي، وعلى سبيل المثال، هناك المبادرة السعودية. وجاءت جامعة الدول

العربية وصاغت مقترحا لاتفاق، قريب جدا من الصيغة الأميركية وحتى من صيغة (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود) أولمرت في حينه، لكن لا توجد لدى أغلبية الجمهور أدنى فكرة عن المبادرة السعودية، التي يقف خلفها تحالف عربي واسع مستعد للاعتراف بإسرائيل. إن اختراق حاجز اللامبالاة هو تحد كبير حقا».

والتقى اليمين المتطرف واليسار المتطرف، في السنوات الأخيرة، حول حل الدول الواحدة الثنائية القومية، بعد وصول المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية إلى طريق مسدود، وتكتيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبدأ هذا التوجه، في الفترة الأخيرة، يتغلغل في الخطاب العام الإسرائيلي، وحتى أن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) السابق، يوفال ديسكين، قال في مقابلة مع موقع «واللا» الإلكتروني، في نهاية الأسبوع الماضي، إن الوضع يتجه نحو الدولة الثنائية القومية، لكنه حذر من مخاطر دولة كهذه، إلا أن حل الدولتين لم يعد واردا، ورأى أن الحل يكمن في اتفاق إقليمي يشمل القضية الفلسطينية.

ويعترض أعضاء المنتدى على الدولة الثنائية القومية. وقال هوروفيتس إنه «ينبغي الحذر من أعراض تل أبيض ورام الله، وصحيح أنه توجد مجموعة من المثقفين التي تقترح اللعب بفكرة الدولة الواحدة، لكني لست واثقا أبدا من أن الجماهير الفلسطينية مستعدة لقبول العيش تحت حكم صهيوني، ويبدو أنه لطيف جدا أن تمنحهم مواطنة وحقوقا، لكن بذلك لا تستجيب لتطلعاتهم الوطنية، وعلى ما يبدو أنك لم تحسن وضعهم المادي لأنهم قد يتحولون إلى سقائي ماء لدينا».

من جانبه، اعتبر زئيفي أن «الفلسطينيين يترددون وموقفهم متغير. وإذا جاءت غدا مبادرة جدية للتقسيم، ربما تراهم يتحركون بهذا الاتجاه، لكن طالما لا توجد مبادرة كهذه، فإنهم يبعدون وحسب (عن حل الدولتين)، والذين يوجهون الرأي العام هناك لم يعودوا يتمسكون بحل الدولتين، لأسباب واقعية تتعلق باستقرار المشروع الاستيطاني، ولأنهم يتخوفون من دولة فلسطينية مستقلة. ويرى الكثيرون منهم أفضلية بالترايب مع إسرائيل، بوصفات متنوعة، حتى لو أنهم لا يقولون ذلك علنا».

يتحدث دافيد بدوره عن «تلاشي الخيار الفلسطيني»، واعتبر أنه «باستثناء منظمات ما زالت تسعى للحفاظ على مكانتها لدى المناحين، فإني لا اعتقد أن ثمة من يؤمن حقا بإمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والسؤال هو: ما الذي سيأتي مكان ذلك». يوجد فراغ في فكرة السيادة الفلسطينية. وفي إسرائيل، إلى جانب الانجراف من اليمين، حتى جهات في الوسط واليسار الصهيوني أصبحت تقول إن الأردن يجب أن يكون جزءا من الحل، بمعنى أن تتحمل المسؤولية عن الضفة، إما بسيطرة فعلية، مثلما كان الوضع في الماضي، أو بواسطة تطبيق الحقوق القومية للفلسطينيين».

رغم قرار المحكمة العليا بإخلاء المستوطنة وإعادة الأراضي إلى أصحابها الفلسطينيين

استئناف المساعي لسن قانون لمصادرة الأراضي الفلسطينية في «عمونا»: عدم سن القانون يعني حل الائتلاف الحكومي وإسقاط الحكومة!

«المحكمة العليا أصدرت قرارها هذا بعد ست سنوات من «المداولات» والمماطلات، رغم نكث الحكومة تعهداتها المتكررة بإخلاء المستوطنة!» عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش (البيت

اليهودي): «من الضروري جدا استغلال الأجواء الشعبية العامة في إسرائيل، المؤيدة للمستوطنين والمستوطنات... وإذا لم يكن ثمة قانون مناسب ومُجدٍ، فالحل الأمثل هو إيجاد مثل هذا القانون وسنّه، انطلاقا من حقيقة واقعية تتمثل في أن في الكنيست الحالي أغلبية كبيرة مؤيدة للمستوطنين والمستوطنات»!



أما وقد وصلت المحكمة، في نهجها هذا، إلى طريق مسدود حيال عدم استكمال سنن هذا القانون، فقد وجدت نفسها في وضع حرج أصبحت فيه مضطرة إلى البت في الالتماس وإصدار قرار، وهو ما حصل، أخيرا، ويبدو جليا أن تزيث، المحكة في إصدار قرارها النهائي، رغم مرور سنوات طويلة ورغم تعهدات الحكومة المتكررة أمامها، ثم نكث هذه التعهدات، لم يكن إلا من قبيل مسאיرة المساعي التشريعية وانظار تحقيقها الغاية المرجوة.

وكما ذكرنا، فقد اضطر رئيس الحكومة، نتنياهو، إلى إفشال مشروع القانون المذكور في حزيران ٢٠١٢، خشية استخدامه حجة لدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد دولة إسرائيل. وهو ما أثار ردود فعل غاضبة وبنيفة بين المستوطنين وأحزابهم السياسية آنذاك إن نظموا مظاهرات صاخبة أمام مقرات الكنيست والحكومة في مدينة القدس محاولتا مهاجمتها عنيفة مع قوات الشرطة. ويأتي استئناف القول سن هذا القانون الآن، في دورة الكنيست الحالية، وسط التهديد بحل الائتلاف الحكومي وإسقاط الحكومة إذا لم يتحقق ذلك، استمرارا «طبيعيا، لمساعي المستوطنين وممثلهم السياسيين والبرلمانيين الذين يعلن بعضهم، صراحة، أن تشريع هذا القانون هو هدفهم المركزي، وغايتهم الأولى من وراء انضمامهم إلى الحكومة الحالية»

ولا يجتهد المستوطنون في «جمعية رفيفيم»، إطلاقا، لإخفاء

كما «تجنّى» سفاران أن لا تحاول سلطات تطبيق القانون، كما في المرات السابقة، التذაკي والتحايل على هذا القرار ففتحيه حبرا على ورق»؛ أما «رئيس قيادة عمونا»، أفيحاي بارون، فقد عقب على قرار المحكمة العليا بالقول: «نقمسم باننا ستواصل معركتنا بكل القوة التي بحتورتنا من أجل إرغام حكومة إسرائيل على تحمل مسؤوليتها عن حياة مئات آلاف المواطنين والمستوطنين اليهود وأن لا نتسح لحكومة اليسار في المحكمة العليا بإدارة شؤون الدولة»!

«قانون التسمية»

هذان التعقيبان، المسجلان انفا، يكفشان حقيقة التطورات في هذه القضية وحقيقة أن قرار المحكمة، بما تضمنته من أمر واضح للحكومة بإخلاء «عمونا»، ليس القول الفضل فيها ولا يشكل ضمانة أكيدة لوضع حد لحالة النهب الاستيطانية في عمونا، وإعادة الأراضي إلى أصحابها الأصليين والحقيقيين من المواطنين الفلسطينيين. وليس افتئاتا على الحقيقة القول أن سلوك المحكمة في النظر في هذا الالتماس، من حيث المماطلة والتأجيل المتكرر في إصدار قرارها، كما صدر أخيرا، رغم وضوح كافة الملبسات والحثيات في القضية، لم يكن إلا بهدف إتاحة المجال والوقت الكافيين للحكومة والكنيست من أجل «إنهاء» الموضوع بطريقة مفايرة. أي، بواسطة سن «قانون التسمية، الذي يمكن الدولة الإسرائيلية من مصادرة الأراضي من أيدي أصحابها الفلسطينيين «مقابل التعويضات»!

٤٥؛ متسييه يريجو - ٤٥؛ يتسهار - ٤٢؛ ماعون - ٣٤؛ تبواج - ٢٧؛ آدام - ٢٥؛ بيت حجابي - ٢٥؛ سوسيا - ٢٣؛ نافيه دانئييل - ١٩؛ تكواج - ١٧؛ هار براخا - ١٥؛ نوكديم - ١٤؛ بني حيفز - ١٣؛ كيدار - ٧؛ معاليه عاموس - ٥.

المحكمة تصدر قرارها بعد

ست سنوات من المماطلة!

بعد ست سنوات من المداولات القضائية المتواصلة والتسويفات الحكومية المتتالية، أصدرت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، يوم ٢٠١٤/١٢/٢٥، قرارها في الالتماس الذي تقدمت به إليها عدد من المواطنين الفلسطينيين أصحاب الأراضي التي أقيمت عليها البؤرة الاستيطانية «عمونا» في العام ١٩٩٧، بالقرب من مستوطنة «عوفرا»، على الطريق بين رام الله وأريحا في الضفة الغربية. وطالب المواطنون الفلسطينيون، في الالتماس الذي قدموه في العام ٢٠٠٨ بواسطة منظمة «يش دين»، (يوجد قانون) الحقوقية الإسرائيلية، بإصدار أمر قضائي يهدم بؤرة «عمونا» الاستيطانية التي أقامتها خمسون عائلة من المستوطنين على أراضيهم الخاصة، بعد الاستيلاء عليها عنوة وبالقوة.

وكانت الدولة (الحكومة الإسرائيلية) قد تعهدت أمام المحكمة، في إطار النظر في الالتماس، بهدم جميع الأبنية في هذه البؤرة الاستيطانية حتى نهاية العام ٢٠١٢، لكنها عادت وادعت، بعد سلسلة من المماطلات والتسويفات، بأنها ستقوم بهدم «قسائم محددة فقط، هي تلك التي يشارك أصحابها في الالتماس»! بينما زعم مستوطنو «عمونا» بأنهم «اشتركوا جزئا من تلك القسائم بصورة قانونية»، ثم قدموا إلى المحكمة وثائق مزيفة لإثبات زعمهم المذكور!!

وفي قرارها، بعد ست سنوات من المداولات والمماطلات، أصدرت المحكمة أمرا يلزم الحكومة بهدم جميع الأبنية في هذه البؤرة الاستيطانية في غضون سنة واحدة، كحد أقصى. أي، حتى نهاية كانون الأول ٢٠١٥.

ورأت المحكمة «حاجة» إلى التويوه، في قرارها. إلى أنه «ليس سهلا علينا إصدار أمر بإخلاء بيوت المستوطنة التي يسكن فيها سكانها منذ سنوات غير قليلة... لا شك في أن تنفيذ أوامر الهدم إسقاطات وتبعات قاسية ومؤلمة، على السكان وأبناء عائلاتهم الذين توطنوا في المستوطنة وأقاموا لهم مجتمعها مشتركا»! ثم أضافت: «ومع ذلك، ليس من شأن هذه الصعوبة أن تتيج شرعنة البناء غير القانوني على أرض خاصة وليس من شأنها تبرير عدم تطبيق القانون... إن عدم إخلاء الأبنية يشكل نكثا للتعهدات المتكررة التي قطعتها الدولة أمام المحكمة بشأن تنفيذ أوامر الهدم، من خلال المس بحقوق السكان المحيين في المنطقة ومنعهم من الوصول إلى ممتلكاتهم الخاصة، وعليه، فإن هذا المس سلطة القانون وبحقوق السكان المحيين هو الذي يستوجب إخلاء هذه المباني، على الرغم مما في هذا من مس بسكان المستوطنة»! وفي حينه، وفور صدور قرار المحكمة، عقبته منظمة «يش دين» عليه بالقول، على لسان مستشارها القانوني الحامي ميخائيل سفاران، إنه (القرار) يمثل «انتصارا كبيرا»، لكنها اكدت، في المقابل وفي الوقت ذاته، أن «الفرحة لا تكتمل قبل ضمان عودة أصحاب الأراضي الحقيقيين إلى أراضيهم، فليها، معتبرة أن الطريق ما زالت طويلة حتى تطبيق قرار المحكمة هذا فعليا وعلى أرض الواقع»!

أعلن عضو الكنيست الجديد بتسلئيل سموتريتش، من حزب «البيت اليهودي»، أن «أحد الأهداف المركزية التي أسعى إلى تحقيقها في دورة الكنيست الحالية هو سن قانون خاص يقضي بمصادرة أراض فلسطينية خاصة من أيدي أصحابها مقابل تعويضات»! وأعلن سموتريتش أيضا أن «عملية تشريع هذا القانون يجب أن تتم وتُستكمل قبل نهاية كانون الأول ٢٠١٥»! وعضو الكنيست المذكور أشغل في السباق والانتخابات الأخيرة للكنيست (في ١٧ آذار ٢٠١٥)، منصب مدير في «جمعية» استيطانية تدعى «رفيم» هدفها الأساس هو المحافظة على الأراضي القومية.

وفي الإعداد والتخضير لسن القانون المذكور، أجرت هذه الجمعية «مسحا» قدمته مؤخرا إلى رئيس حزب «البيت اليهودي»، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، وإلى رئيس الكنيست بولي إدشيتاين (الليكود، وهو بنفسه مستوطن يقيم في مستوطنة «نافيه دانئييل» في «غوش عتصيون»، وبيتنت نتائج هذا المسح، كما أعلنتها هذه الجمعية، أن هناك ٢٠٦٦ مبنى استيطانيا، في مستوطنات وبؤر استيطانية مختلفة، مقامة على أرض فلسطينية خاصة وهذه (الأراضي) هي التي «يجب مصادرتها». مقابل التعويضات! أما الموعد الأقصى الذي حدده سموتريتش لإتمام سنن هذا القانون وضمه إلى سفر القوانين الإسرائيلي (قبل نهاية كانون الأول القادم)، كما ذكر، فمرده تزامنّه (الموعد) مع موعد آخر، هو الذي حددته «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية لدولة إسرائيل (الحكومة الإسرائيلية) حدا أقصى لتنفيذ قرارها / أمرها بشأن إخلاء البؤرة الاستيطانية «عمونا»، ثم هدم تسعة مبان في مستوطنة «عوفرا».

وتذهب سموتريتش إلى أن أبعد من ذلك حين أعلن، مهذبا، بأن «تنفيذ أوامر الهدم في عمونا هو سبب كاف لحل الائتلاف الحكومي وإسقاط الحكومة»!

ولم يات تهديد سموتريتش هذا من فراغ، ففي حزيران العام ٢٠١٢، جرت محاولات برلمانية (استيطانية ـ يمينية) لدفع هذا القانون المسمى «قانون التسمية»، قدما نحو إنجاز تشريعه، غير أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، اضطر مرعبا إلى لجم تلك المحاولات وإحباط مسعاها، وذلك خشية أن تشكل حجة ودافعا لتقديم دعوى قضائية إلى المحكمة الجنائية الدولية في لهاي.

وتدعى «جمعية رفيفيم» الآن، في معرض شرح «مبررات هذا القانون والحاجة الماسية إليه»، بأن «هدم بيت أو اثنين لن تحل المشكلة، التي هي أوسع وأعمق بكثير»! وتشرح هذه الجمعية أبعاد «المشكلة» فتقول، في تقريرها الذي نشرت تفاصيله للمرة الأولى في إذاعة المستوطنين (نقال ٢)، أن نتائج المسح الذي أجرته بينت أن عدد المباني الاستيطانية المقامة على أرض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية يبلغ ٢٠٦٦ مبنى مع بينها ١٢٣٣ «منزلا ثابتا» و٧٩٤ «مبنى متنقلا» وتسكن في هذه المباني، طبقا لنتائج هذا المسح، ١٥٠٠ عائلة. أما المستوطنات والبؤر الاستيطانية التي تشمل عدد المباني فهي، كما وردت في تقرير هذه الجمعية: عوفرا - ٥٢٠؛ بيت إيل - ٢٨٩؛ عيلي - ١٦٦؛ خمشاش - ١١٣؛ نور موريه - ١١٨؛ بساجوت - ٩٨؛ كوخاف يعقوب - ٨٣؛ كودميم - ٧١؛ كورخاف هشاجر - ٦٥؛ نافيه تسوف - ٥٢؛ عتئييل - ٤٧؛ شافي شورمون -

الشرح الثقافي داخل إسرائيل أخذ في الاتساع في ظل حكومة اليمين المتطرف!

«متقفون إسرائيليون: في حال استمرار عمليات خنق الإبداع ستتحول إسرائيل إلى طائفة عسكرية وسلفية منغلقة في هامش التاريخ»!

احتدم السجال في إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة بين الحكومة ونقابات الفنانين المسرحيين حول حرية التعبير عن الراي في القضايا التي يجري تناولها في الحياة الثقافية. ويرغم أن قسما بارزا من هذه القضايا المختلف حولها يتعلق بقضايا الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أن السجال الحاصل أبرز شرخا واسعا بين اليمين واليسار الصهيوني في إسرائيل. هذا السجال لم يبدأ بحكومة بنيامين نتنياهو الحالية التي تمثل اليمين المتطرف الإسرائيلي، وإنما بدأ بعد عودة نتنياهو إلى الحكم في العام ٢٠٠٩. فقد سعى اليمين منذئذ إلى ترسيخ حكمه وأفكاره، وتأسست حركات يمينية من أجل تحقيق هذا الهدف، أبرزها حركة «إم ترنسو»، التي تنشط في الجامعات، ومن بين أهدافها المتعددة نفي النكبة الفلسطينية.

تجدر الإشارة بداية إلى أن تعريف مصطلحي اليمين واليسار في إسرائيل يختلف عنه في باقي أنحاء العالم. وبينما يرمز هذان المصطلحان في العالم الغربي خصوصا إلى المواقف الاجتماعية - الاقتصادية، حيث يحمل اليسار أفكارا اشتراكية ودولة الرفاه ويحمل اليمين أفكارا اقتصادية رأسمالية وتيو - ليبرالية، فإن اليسار في إسرائيل يعبر عن تأييده للمفاوضات مع الفلسطينيين، وقسم منه كهذه ويرفض قيام دولة فلسطينية، بينما يعارض اليمين مفاوضات كهذه ويرفض قيام دولة فلسطينية ويسعى إلى توسيع المستوطنات. وبرزت في السنوات الماضية، وحتى قبل عودة نتنياهو إلى الحكم، ظاهرة زيادة البرامج التعليمية والثقافية، في حجاز التعليم والجيش، التي تعزز الهوية اليهودية، وذلك في موازاة تزايد انخراط أنصار اليتيار الصهيوني - الديني في مركز صناعة القرار في الحكومة والجيش.

وعُين نتنياهو، في العام ٢٠٠٩، عضو الكنيست عن حزب الليكود الذي يتزعمه، ليومر ليفنات، وزيرة للثقافة والرياضة. وبقيت ليفنات في منصبها هذا حتى نهاية ولاية الحكومة السابقة، في أيار الفائت، ودخلت ليفنات في مواجهة مع منظمات المسرحيين والفنانين، في أعقاب مطالب الأخيرين بعدم تقديم عروض مسرحية في المستوطنات، واعترضت ليفنات بشدة على هذه المطالب، وفي أعقاب ذلك أعلنت أن وزارتها ستتمتع التمويل عن كل من يرفض الظهور في كل مكان في البلاد، وأن وزارتها ستتمتع تمويلًا خاصا لإبداعات مسرحية.

كذلك استجابت ليفنات لدعوة حركة «إم ترنسو»، التي بين

وجهه البشع واستعلائه هو وقسم من الحاضرين الذين صفقوا له، وينظري، هو يمثل ظلامية ثقافية، كذلك هاجم رئيس المعارضة و«المعسكر الصهيوني»، إسحاق هرتسوغ، وعضو الكنيست شليي جيموفيتش، كونتر بسبب تصريحاته، وقالت جيموفيتش إن «من يصف نحو مليون شخص (أي مصوتي حزب الليكود) بأنهم 'بهاثم' هو نفسه بعيمة، كذلك هاجم نتنياهو كونتر، خلال اجتماع كتلة حزب الليكود في الكنيست، وقال إن «الامور التي قيلت ضد جمهور كبير ووزير في إسرائيل مخيرة للغضب وتستحق التثديد بشدة» واعتبر نتنياهو أنه «لا يوجد حقد ممنوع وأوتوماتيكي بأن أي شيء يقال يجب أن يحصل على تمويل حكومي أو من الجمهور، في إشارة إلى قرار يبنيت بإخراج مسرحية «الزمن الموزي» من سلة الثقافة»، وادعى أنه يعترض بأنه رئيس حكومة «الدولة الديمقراطية التي تواجه أكبر عدد من التحديات في العالم، وتحافظ وتعصب على حرية التعبير»، وأن القانون يحمي حق التعبير، ولكل إنسان الحق والحرية في قول ما يشاء والإبداع كما يشاء.

وفي مقابل استهداف المسارح العربية وحرية التعبير، أعلن

مكتب رئيس حكومة إسرائيل أنه سيمول بمئة ألف شيكل كتابة سيناريو مسرحية عن حياة الوزير السابق وداعية الترانسفير ربيعام زئيفسي، وقرر مكتب نتنياهو تحويل المبلغ إلى مسرح «كيسبكيلريا»، الذي قالت وسائل إعلام إن مديره - من صفوف

اليمين ويتنوع لحزب «البيت اليهودي» الذي يراسه بينيت.

مع المس بصورة دولة إسرائيل»، وهو تصريح اعتبر أنه موجه إلى الفنانين والمثقفين والأدباء وتحذيرهم من توجيه انتقادات لسياسة الحكومة. وفي وقت لاحق أعلنت ريفغ أنها قررت تعليق تحويل الاعتمادات إلى مسرح الميدان العربي في حيفا بسبب إصراره على الاستمرار في عرض مسرحية «الزمن الموزاي». وقالت ريفغ في تصريحات أدلت بها إلى وسائل إعلام إنها اتخذت هذا القرار بعد أن بلغها رئيس مديرية الثقافة والفنون في الوزارة أن قام بزيارة للمسرح وثارث لديه تساؤلات بالنسبة لموارد المسرح المالية لم يكن بإمكان مديري المسرح شرحها.

شرح واسع وعميق

أظهر السجال الحاصل في إسرائيل وجود شرخ واسع وعميق بين اليمين واليسار الصهيوني، لم يتربد فيه الجانبان من مهاجمة بعضهم. وبرز هذا الشرخ بصورة جلية خلال «اجتماع طارئ من أجل الثقافة»، عقد في يافا، وشارك فيه قرابة ٤٠٠ فنان ومؤلف مسرحي وأدباء وموسيقيون.

وعقد هذا الاجتماع احتجاجا على الخطوات الحكومية ضد مسرحية «الزمن الموزاي» ومسرح «المينا»، وأيضا احتجاجا على تصريحات أطلقتها ريفغ ضد الفنانين، قالت فيها «نحن حصلنا على ٣٠ مقعدا في الكنيست وكل ما حصلتم عليه أنتم هو ٢٠ مقعدا، وأن «هجمتنا الثقافية في تزويد الشعب بالخير والتسلية، وبلغ الاجتماع ذروته عندما ألقى الممثل المسرحي عوديد كونتر كلمة قال فيها «جئت إلى هنا من أجل تهدئة الأجواء العاصفة. وحية التهذئة خاصة هي تعيين رئيس الحكومة لميري ريفغ وزيرة للثقافة. من كان بإمكانه، عدا رئيس حكومتنا، أن يخترع حدثا تاريخيا - هستيريا كهذا... وهذا هو الوقت الذي ينبغي فيه رفع الرأس مقابل التهم المسيطر على شوارعنا الفنية، والقول للسيدة ريفغ: اهذي، لن ندعك تعلين جاهدة، لن نسمح لك بأن تبدعي بدلا منا، ولن ندعك تقولين ما الذي ينبغي أن فعله وكيف نفعله.»

وأضاف كونتر «تخيلي يا وزيرة الثقافة عالما بدون كتاب، بدون مسرحية، وبدون وجود عائق لقوم لكي يحتفلوا بثلاثين عضو كنيست، يسير وراءهم قطع بهائم يلحق القش والنشب، وقد كشفت الوزارة أسلوها أمامنا، من صوت لي سيحصل على مقابل، ومن لم يصوت فيذهب إلى الجحيم.» وردت ريفغ على كونتر بالقول إن «تصريحاته تكشف عن

وقال بينيت، في بيان للصحافة، إن المسرحية لم تعد مشمولة في السلسلة، معتبرا أن «مواطني إسرائيل لن يوصلوا من جيوبهم عروضا متسامحة مع قتلة الجنود». وأضاف حول قرار لجنة «سلة الثقافة» أن «لجنة تصادق على عرض مسرحي يجعل قاتل جندي بطلا في لجنة ينبغي فحص أخلاقياتها، واجتمعت لجنة مرجعية «سلة الثقافة» عقب ذلك، وقالت وسائل إعلام إن أعضاءها قرروا ألا يستقبلوا في هذه الأثناء، رغم أن بينيت شكك في أخلاقيتهم، لكنهم هددوا بالاستقالة احتجاجا على قرار بينيت إخراج مسرحية «الزمن الموزاي» من السلة. وقال أعضاء اللجنة في ختام اجتماعهم إن «اللجنة تتحج على محاولة الوزير تحويلها إلى ختم مطاي لقراراته.

وفي موازاة ذلك، وقع أكثر من ٣٠٠ فنان وأديب وكاتب إسرائيلي، على عريضة بعنوان «القائمة السوداء» احتجاجا فيها على خطوات وتصريحات بينيت وريفغ. وجاء في العريضة «إننا نحتج على الخطوات المعادية للديمقراطية التي تتخذها الوزارات في الأسابيع الأخيرة تجاه مبدعين ومثقفين، من الذين لا تتلاءم إبداعاتهم أو أفكارهم مع الرياح التي تهب من جهة هذه الوزارات.»

وصدرت عريضة الاحتجاج أيضا في أعقاب إعلان وزيرة الثقافة، ميري ريفغ، التي أشغلت في الماضي منصبى الناطقة العسكرية والرقبية للصكرية، أنها تعترزم وقف تمويل مسرح الأطفال «الميناء» في يافا، الذي يديره الممثل العربي نورمان عيسى، بادعاء رفضه المشاركة في عرض مسرحية للمسرح البلدي في حيفا يؤدي دورا فيها، في مستوطنة في غور الأردن.

وتبين لاحقا أن الوزيرة اتخذت قرارها من دون التأكد من الحقائق، ويتأثر الأواء اليمينية السائدة في إسرائيل، إذ أبلغت نقابة المسرحيين ريفغ بأن عيسى ترك المسرح البلدي في حيفا وانتقل للعمل في مسرح «هبيما»، الذي يعتبر المسرح القومي الإسرائيلي، وأن المسرح البلدي أراد الانتقام منه عندما أعلن أن عيسى يرفض الحضور إلى المستوطنة. كذلك أعلنت زوجة عيسى، غدعون راز، التي تدير مسرح «الميناء» سوية مع زوجها، أن هذا المسرح سيقدم عرضا مسرحيا في مستوطنة في غور الأردن، وأن المسرح سيذهب إلى أي مكان يدعى إليه، ونحن جمعية، وهذا ليس مرتبطا بنورمان، ووزيرة الثقافة لم تهتم أن نورمان هو ليس اليمينية، وكانت ريفغ قد أعلنت لدى تسلمها منصبها أنه «لن اتعاون

أنشطتها ملاحقة النشطاء والفنانين والمثقفين اليساريين والعرب، بطرد الممثل محمد بكرى من مسرحية في مسرح «تسافتا» في تل أبيب، بسبب فيلم «جنين جنين» حول الجرائم الإسرائيلية في مخيم جنين في بداية الانتفاضة الثانية والذي أخرجه بكرى. وقد رفض هذا المسرح طرد الممثل العربي.

كذلك طالب ليفنات الفنانين بممارسة رقابة ذاتية على أعمالهم. وهددت في تشرين الثاني الماضي بوقف تمويل سينماتك تل أبيب بسبب تنظيمه مهرجان أفلام النكبة.

وأبرز الصراعات التي دارت في الحياة الثقافية في لجنة الجائزة، واعتبر أن قرار نتنياهو شخصيا، في نهاية ولاية حكومته السابقة، في بداية العام الحالي، بالتدخل في تشكيل لجنة «جائزة إسرائيل»، وهي أهم جائزة في إسرائيل، وأعلن نتنياهو حينها أنه يسعى إلى تعيين أبناء وأكاديميين ومثقفين من اليمين في لجنة الجائزة، واعتبر أن الغالبية العظمى من أعضاء لجان الجائزة كانوا من اليسار دائما، وأن هذا الأمر منع منح الجائزة لأدباء وأحثين ومثقفين من اليمين.

وأدى تدخل نتنياهو المكثف والفظ في تشكيل لجنة الجائزة إلى استقالات جماعية من اللجنة، وإلى إعلان عدد من المرشحين للحصول على الجائزة عن رفضهم لها.

وقف تمويل مسارح عربية

لم يكن تأجيج الصراع الثقافي في إسرائيل مفاجئا، بعد تشكيل حكومة اليمين المتطرف الحالية ذات النزعات الفاشية، وتعيين رئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالسي بينيت، ووزير التربية والتعليم، وعضو الكنيست ميري ريفغ، وزيرة للثقافة. وأعلن بينيت، قبل نحو أسبوعين، أنه قرر إخراج مسرحية «الزمن الموزاي»، للمخرج بشار مرقص التي تعرض في مسرح الميدان في حيفا، من «سلة الثقافة»، كون المسرحية تتحدث عن الأسير وليد دقة، الذي ما زال يقبع في السجون الإسرائيلية منذ ٢٩ عاما بعدما أُدين بخطف وقتل جندي إسرائيلي.

وجاء قرار بينيت برغم أن لجنة مرجعية «سلة الثقافة» التابعة لوزارة التربية والتعليم قررت، قبل يوم واحد وإجماع أعضائها، إبقاء هذه المسرحية في السلة ورصد تمويل للمسرحية، في إطار خطة تهدف إلى تشجيع وتعليم الفنون، وبضمنها الموسيقى والرقص والسيزنما والمسرح، وشهدت رئيسة اللجنة على أن أعضاء اللجنة لم يجدوا في المسرحية أية مركبات مؤذية أو محرفة.

ارتفاع ثروة الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار في إسرائيل بنسبة ١١٪

*** إجمالي ثروة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل ترتفع من ١١٠ مليارات دولار العام ٢٠١٤ إلى ١٤٠ مليار دولار في العام الحالي * ١٨ مليار دولار من الزيادة بسبب تجنيس اثنين من الأثرياء * عملاق الاتصالات العالمي باتريك ديرهي يحصل على الجنسية الإسرائيلية ويضيف ثروة «الكبار» حوالي ١٦ر٥ مليار دولار هي جزء من ثروته العالمية * خلال ١٢ عاما الزيادة الحقيقية لثروة الكبار ترتفع بنسبة ٣٣٠٪ من ٣٧ مليار دولار إلى ١٢٢ مليارا * معدل الرواتب العام ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٣٣٪ فقط ***

«في قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ التي تعدها ذي ماركز منذ ١٣ عاما، هناك أنواع مختلفة من الأثرياء، منهم من جمعوا ثروتهم في الخارج، ومنهم من جمعوها في قطاع التقنيات العالية، وقطاع الصادرات، ولكن من بينهم أيضا من يستغلون ظاهرة علاقة رأس المال بالسلطة، وغياب المنافسة الكافية في قطاعات معينة من الاقتصاد، كي يجمعوا ثروتهم على أكتاف المستهلكين، مثل حيتان المال».

ويتابع أفريغيل كاتبا أن هناك من جمعوا ثروتهم بشكل غير معروف، أو من غير أن يتعبوا، كأولئك الذين اشتروا في الماضي البعيد أراضي بأسعار زهيدة، ومع السنين باتت في وسط تجمعات سكنية ضخمة، ومنهم من جمعوا في المراهنات وشركات المراهنات، وغيرها من الوسائل.

ويورد أفريغيل مثلا «الشري الجيد» من حل ثانيا هذا العام في القائمة، ستيف فريطهايمر، الذي أساس اقتصاده في الخارج، ولكنه يقيم مناطق صناعية وديفئات تكنولوجية في شمال البلاد، ويسعى إلى تطوير هذا القطاع الصناعي، من باب اهتمامه بـ «الاقتصاد القومي»، أما شيري أريسون التي حلت ثالثة في القائمة، فيعتبرها أفريغيل من «الجديدين ولكن» فهي لها تشعبات اقتصادية، وتقدم التبرعات وناشطة في المجال الاقتصادي، ولكنها المسيطرة على أكبر بنك في إسرائيل، «بنك هوبوليم»، الذي أساس أرباحه تأتي من العمولات باهظة الثمن، والخدمات العالية التي تشكل عبئا على كاهل المستهلك، كما أن هذا البنك، سوية مع البنك الثاني «ليثومي»، يحتكران أكثر من ٦٠٪ من قطاع البنوك الإسرائيلي، ويقدمان الاعتمادات للمقربين منهما ولوسائل الإعلام التي يملكانها، ما أنتج في السنوات الأخيرة الكثير من قضايا الفساد التي قادت الفاعلين إلى المحاكم والسجون. وعن ظاهرة ابتزاز ونهب الموارد الطبيعية يورد أفريغيل الثري أكبر مبتكر لقطع الغاز إسحاق تشوشا، الذي يستثمر علاقته بالنظام الحاكم ليمرز مصالحه وإبطاق السيطرة على قطاع الغاز.

ويختتم أفريغيل قائلًا: هذه المعلومات والتفاصيل عن الأثرياء ليست كافية لعرض الصورة كاملة، ونحن نسأل: «ما هي صيرير ظاهرة اللامساواة؟ هل اتسعت أو تقلصت؟ وهل يتقرب الأثرياء إلى غالبية الجمهور أم يهربون منه؟ وكيف يبنون شبكة علاقاتهم مع مراكز القوة في السلطة الحاكمة؟ وهل يستغلون قوتهم الاقتصادية كي يؤثروا على السلطة وعلى الرأي العام؟».

وقد أسس طنوس الشركة في سنوات السبعين الأولى، ولاحقا انضم إليه شقيقه صبحي، ولكن قبل سنوات قليلة انشق صبحي عن الشركة، وأقام شركة مستقلة، وهي أيضا لها نشاط في الخارج.

وحسب التقرير، تبلغ ثروة بديع طنوس في العام الحالي ١٢٥ مليون دولار، بزيادة بقيمة ١٥ مليون دولار، وقد حقق زيادة اجمالية مماثلة في العامين الماضيين.

وقبل عدة سنوات كانت عائلتان عريبتان في لائحة الأثرياء، وفي سنوات التسعين ثلاث عائلات، وكانت العائلة الثانية التي خرجت من لائحة الأثرياء هي عائلة شحقة، الشهيرة في مجال استيراد الأغذية، وجاء خروجها نتيجة فسح شراكة بين أبناء العم.

الفجوات الاجتماعية تتسع

وكما في تقارير سنوية سابقة، يظهر التقرير الجديد حجم الثراء المتزايد الذي هو مؤشر أيضا لتوسع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل. فحينما نتحدث عن زيادة الثروات بنسبة ٣٣٠٪، فإن الحديث يجري عن الغالبية الساحقة من الأسماء الثابتة في القائمة وانتقاص الزيادات غير الطبيعية مثل تجنيس ثري لدوافع ضريبية، فأمثال هؤلاء قد يتنازلون في يوم ما عن الجنسية الإسرائيلية، في حال اقتضت ضروراتهم الاقتصادية ذلك، كما فعل هذا أثرياء كبار من قبل.

ونسبة الزيادة المسجلة هنا هي عشرة أضعاف نسبة زيادة معدل الرواتب العام ٣٣٪، بموجب فحص أجريته في «المشهد الإسرائيلي»، إن كان معدل الرواتب في العام ٢٠٠٣ قرابة ٦٩٦٠ شيكلا، مقابل ٩٢٦٠ شيكلا، في الثلث الأول من العام الجاري ٢٠١٥. وليس هذا فحسب، بل إن الحد الأدنى من الأجر ارتفع في السنوات الـ ١٢ الأخيرة، بنسبة ٢٣٪، ثم جاءت الزيادة الأخيرة في شهر نيسان من هذا العام قبل شهر من احتساب الثروات، لترفع زيادة الحد الأدنى من الأجر إلى ٢٨٪.

أما مستوى المعيشة، فقد ارتفع بنسب أقل من ارتفاع معدلات الرواتب، إن ارتفع المستوى في السنوات الأخيرة بنسبة ٢٣٪.

أثرياء جدد، أثرياء سيئون

تحت عنوان «أثرياء جدد، أثرياء سيئون»، كتب رئيس تحرير المجلة الشهرية لصحيفة ذي ماركز، إيتان أفريغيل:

ازدادت ثروته بنحو ٣٠٠ مليون دولار، وبلغت ٤٢ مليار دولار، وكانت في العام ٢٠١٤ قد سجلت زيادة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، وقطاعه الاقتصادي الأبرز القطاع السينمائي العالمي. وحل في المرتبة الخامسة صاحب أكبر أسهم في حقول الغاز المكتشفة في البحر الأبيض المتوسط، إسحاق تشوشا، إلا أن ثروته هو أيضا راوحت مكانها في هذا العام، وبقيت ٤ مليارات دولار، بعد أن كان قد سجل في العام الماضي ٢٠١٤، زيادة بنحو ٥٧٠ مليون دولار، وتبقى ثروة تشوشا مرشحة لإحداث قفزة كبيرة، مع بدء ضخ الغاز الطبيعي في العامين المقبلين.

وحل في المرتبة السادسة هذا العام الثري تيدي ساغي، وبلغت قيمة ثروته الإجمالية ٣ر مليار دولار، ومركز نشاطه الأساس في بريطانيا، وهو يعمل في قطاع القطارات، وقطاع المراهنات والتقنيات العالية.

وتراجع الثري المعروف عيدان عوفر في قائمة هذا العام إلى المرتبة السابعة، بعد أن فقد من ثروته قرابة ٧٥٠ مليون دولار، وقد يكون بسبب نقله بعض مشاريعه الاقتصادية إلى الخارج.

وبلغت ثروته هذا العام ٣ر٧٥ مليار دولار، اللافت في قائمة الأثرياء أن المخطط الإسرائيلي لاستقدام أثرياء يهود ليحصلوا على الجنسية الإسرائيلية مع تسهيلات ضريبية لبعض سنوات، قد دخل حيز التنفيذ بشكل واضح. ففي قائمة الـ ٥٠٠ وجدنا ١٩ ثريا بثروات تتراوح من بضع عشرات الملايين إلى بضع مئات الملايين، يظهرون لأول مرة في قائمة الثراء، وهؤلاء هم أثرياء في الأصل، وكما يبدو حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، وسجلوا قسما من نشاطهم الاقتصادي كي يحصلوا على تسهيلات ضريبية.

كذلك ظهر في القائمة ٥١ شخصا لدخول لأول مرة إلى هذه القائمة، بثروات بضع عشرات ملايين الدولارات، ومن بين هؤلاء الجدد أبناء عائلات ثرية، وجرى تقاسم ثروة العائلة بين الأبناء، ولكن دخول ٧٠ ثريا إلى القائمة، تعني أن ٧٠ ثريا خرجوا منها.

العربي ما زال وحيدا

وكما في السنوات الماضية، فمن أصل ٥٠٠ ثري في إسرائيل هناك عربي واحد، وقد حل في المرتبة ٤٢٥ بعد أن حل في العام الماضي في المرتبة ٤٤٤، وفي العام ٢٠١٣ في المرتبة ٤٢٤، وهو رجل الأعمال بديع بشارة طنوس من مدينة الناصرة، وهو صاحب واحدة من أكبر شركات البناء في إسرائيل، وهي تنشط أيضا في دول في شرق أوروبا وكندا.

تقرير جديد لـ «مركز أدفا»:

الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في إسرائيل تجعلها أقرب إلى دول جنوب أميركا!

*** «الإسرائيليون يحبون موضعة أنفسهم كجزء من غرب أوروبا لكن في غالبية المقاييس الاجتماعية والاقتصادية دولتهم مصنفة في الهوامش الشرقية والجنوبية للقارة» ***

(٢٧٩٪)، سنجين (٤٩٪)، طمرة (٢٣٩٪)، المغار (٢٣٩٪)، يروحام (١٦٤٪)، وديمونا (١٥٤٪). وأكد أن حكومة إسرائيل لا تقوم بموازنة النتائج غير المتكافئة للنمو الاقتصادي. فالإنفاق الحكومي (بما في ذلك السلطات المحلية) وضع للعام ٢٠١٣ عند ٤١٣ر٪ من الناتج المحلي الخام، وفي إسرائيل في كتلة واحدة مع المنخفض، من قبيل نيوزيلندا وكندا (التي يقل إنفاقها على الأمن عن إنفاق إسرائيل). في حين أن الإنفاق الاجتماعي للحكومة (المخصصات، الخدمات للأطفال، المسنين، للمعاقين، والامتيازات الضريبية) وقف في إسرائيل عند ١٥٩٪ من الناتج المحلي الخام، قريبا من أسفل سلم دول الـ OECD.

وأشار التقرير إلى أنه عندما دعا الوزير سيلفان شالوم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قائلا له: «أرسل ابنك ليعمل سمكيا»، فإنه عكس بذلك واقع سنوات طويلة فيها تميز مسارات مهنية أو تكنولوجية، عادة، بلدات وأحياء عائلات قليلة الدخل، ويتضح من فحص أجرى على أماكن وجود مدارس شبكتي التعليم المهني الكبريين في إسرائيل، «أورط»، وعمال»، أنه من بين ١٥٩ مدرسة لهاتين الشبكتين، ١١٣ (٧١٪) من عددها الإجمالي) كانت موجودة في بلدات ذات تصنيف اجتماعي - اقتصادي متدنٍ، ٣٥ في البلدات العربية، ٤٣ في بلدات التطوير، ٣٥ أخرى في بلدات أخرى مصنفة ضمن المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية المتدنية، ٥. وفي غالبية البلدات المؤسسة اجتماعيا واقتصاديا، في حال كانت هناك مدارس مهنية، فغالبا ما يكون مقرها في الأحياء «الجنوبية» (الفقيرة).

في الشهر. وأكد التقرير أن الغنى يزداد، أيضا، فيبين الأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٣ ارتفعت الأملاك المالية التي في حيازة الجمهور بـ ٨٠٪ تقريبا، من ١٧٠٤ مليارات شيكل إلى ٣ر٠٤٨ مليار شيكل (بأسعار ٢٠١٣). وبغياب معطيات عن توزع هذه الأملاك بين طبقات المجتمع، يمكن فقط أن نقرر على أساس ما هو معروف من بلدان أخرى أن قسما كبيرا منها في حيازة العشر الأعلى، ودخله أساسا الواحد من مئة والواحد من ألف الأعلى. في المقابل، فإن الكثير جدا من الإسرائيليين يتلقون أجزاء معرّفا من قبل منظمة الـ OECD كمنخفض: حتى ثلثين من الأجر المتوسط. وفي العام ٢٠١٢ وقفت النسبة عند (٢٢٩٪). وقد موضعنا قريبا من أسفل سلم الـ OECD - المكان الثالث من أسفل. أما الأجر الشهري للنساء، الذي وقف العام ٢٠٠٣ عند نسبة ٦٢٩٪ من الأجر الشهري للرجال، ارتفع العام ٢٠١٣ إلى (٦٨٩٪). والفرق الجندري في الأجر الساعاتي في المقابل مستقر جدا ويقف عند ١٥٩٪.

وانخفض أجر الاجيرين الغربيين (الأشكناز) العام ٢٠١٣ من ٤٢٪ فوق المعدل إلى ٣٢٪ فوق المعدل. أما أجر الاجيرين الشرقيين (السفارديم) فقد بقي على ما هو عليه، وهو يقف عند ١١٪ فوق المعدل. وأما أجر الاجيرين العرب فأقل بكثير من المعدل: حيث يراوح منذ العام ٢٠٠٨ بين ٦٨٪ و٦٧٪ من المعدل.

وقال التقرير إن معدل البطالة القطري منخفض أقل من ٦٪ - إلا أن هذه النسبة تعكس، أساسا، البلدات اليهودية في مركز البلاد، وعند الابتعاد عن المركز تزداد نسبة طالبي العمل جدا، وخصوصا في البلدات العربية وفي قسم من بلدات التطوير: رهط (٣٣٣٪)، أم الفحم (٣٠٨٪)، عرابة



إسرائيل: شروح اجتماعية كبيرة.

على حد ادعاء أرباب الاقتصاد، فإنها تتغلغل بصورة غير طبيعية في اتجاه الأعلى، بالذات، حفصة المشغلين من كعكة الدخل القومي ارتفعت في العقد الأخير، من ١١٪ إلى ١٥٪ من الكعكة، وذلك على حساب العاملين، الذين تراجعت حصتهم من ٦٦٪ إلى ٦٢٪. والأجر الوحيد الذي ارتفع جدا هو أجر المديرين الكبار، ارتفعت كلفة أجورهم بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠ ضعفين وأكثر. وفي العام ٢٠١٣ وقف معدل كلفة أجر المديرين العامين للشركات الـ ١٠٠ الكبرى التي تتداول أسهمها في بورصة تل- أبيب (تل- أبيب ١٠٠) عند مبلغ سنوي شامل من ١٥٨ر مليون شيكل، أو ٥١٣ ألف شيكل

الأثرياء الأبرز

وكما ذكر، فإن الثري الأكبر بات باتريك ديرهي، بثروة ١٦ر٥ مليار دولار، وهو يهودي ولد في المغرب، ووالده كانا من اليساريين، وهاجرا في نهاية سنوات السبعين إلى فرنسا، وأكمل تعليمه فيها، وفي بداية سنوات التسعين فتح شركة صغيرة. كانت تعرض على الفرنسيين اشتراكا في شبكة كوابل تلفزيونية بأسعار أقل من غيرها. وسرعان ما توسعت الشركة، وسجلت نجاحات، لتبدأ في عملية شراء شركات أخرى. وبعد أن استكمل خلال سنوات قليلة سيطرته تقريبا على شبكة الكوابل التلفزيونية في فرنسا، بدأ يتمدد في عدة دول أوروبية، تبعتها دول أفريقية وإسرائيل. وقد بدأ في إسرائيل مساهما في شركة الكوابل «هوت»، التي جمعت شركات صغيرة سابقة، ودأب في كل مرة على شراء أسهم مساهمين آخرين، إلى أن اصطب بالقانون الذي يلزم بأن تكون أسهم ٥٪ على الأقل في شركات الاتصالات بيد حامل جنسية إسرائيلية، فاختار ديرهي في العام الأخير الحصول على الجنسية الإسرائيلية ليطبق السيطرة الكلية على «هوت»، وبات قسم من شركاته مسجلا في إسرائيل.

وحل في المرتبة الثانية في القائمة، من كان على مدى السنين يتربع على المرتبة الأولى، ستيف فريطهايمر، ونجده إيتان، وراوحت ثروتهما مكانها في العام الجاري، مع ٨٢٥ مليار دولار. وتبرز العائلة أساسا في شركات التقنيات التكنولوجية في إسرائيل وخارجها. لكن هذه المراهقة في المكان تعود بالأساس إلى ارتفاع سعر صرف الدولار خلال عام ما يبار ٢٠١٤ إلى الشهر ذاته من العام الجاري بنسبة ١٤٪، ما يعنى أن المراهقة في مكانة حجم الثروة كما لدى أثرياء آخرين نذكرهم هنا وآخرين شملتهم القائمة، وهذا يعنى أن ثروتهم بالعملة المحلية «الشيكل»، قد ارتفعت بنسبة مماثلة.

وتحل في المرتبة الثالثة بعد أن تربعت في ما مضى على «عرش الأثرياء» شيري أريسون، صاحبة الأسهم الأكبر في بنك «هوبوليم»، أكبر البنوك الإسرائيلية، إضافة إلى ٨٪ من أسهم لها في شركة السفن «كرفنال»، العالمية، التي تقدر قيمتها في بورصة «ناسداك» بقيمة ٣٠ مليار دولار، وأيضا كما هي حال ستيف فريطهايمر، فإن القيمة الاجمالية لثروة شيري أريسون، بالدولار، راوحت مكانها هذا العام، بنحو ١٢مليارات دولار.

وحل هذا العام في المرتبة الرابعة أرنون ميلتشن، الذي

نشرت المجلة الشهرية الصادرة مع صحيفة «ذي ماركز» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس»، قائمة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل، وهي القائمة السنوية التي تضم الأثرياء حاملي الجنسية الإسرائيلية، ولهم نشاط في إسرائيل، وبلغ مجموع ثروتهم ١٤٠ مليار دولار، مقابل ١١٠ مليارات دولار في العام الماضي ٢٠١٤. إلا أن ١٨ مليار دولار من أصل زيادة ٣٠ مليار تعود إلى تجنيس اثنين من الأثرياء، أحدهما من بات صاحب الثروة الأكبر في إسرائيل، الثري الفرنسي باتريك ديرهي، الذي حصل على الجنسية الإسرائيلية في العام الأخير.

وغيرم ذلك، فإن حجم الثروة وزيادتها في السنوات الـ ١٢ الأخيرة، يعكسان حجم الفجوات الاجتماعية الأخذة بالتوسع في إسرائيل. ففي حين أن ثروة «الكبار» ارتفعت بنسبة حقيقية خلال ١٢ عاما بـ ٣٣٠٪، فإن معدل الأجور العام ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٣٣٪، والحد الأدنى من الأجر بنسبة ٢١٪.

ومن ناحية فعلية، فإن ثروة الكبار الـ ٥٠٠ ارتفعت من ٣٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٣، إلى ١٤٠ مليار دولار في العام الجاري ٢٠١٥، أي ما نسبته ٣٧٨٪، ولكن من ناحية حقيقية، فإن الزيادة هي بنسبة ٣٣٠٪، بعد أن أخرجنا من المجموع العام ثروة الثري الأكبر باتريك ديرهي، التي بلغت ١٦ر٤٥ مليار دولار، والثاني ياكير غباي الذي هو أيضا حصل على الجنسية في العام الأخير، وبلغت ثروته ١ر٦ مليار دولار.

وفي الاطلاع على القائمة، يظهر حجم الفجوات بين الأثرياء ذاتهم، فالحديث يجري في الأزل في القائمة الذي تبلغ ثروته ١٦ر٤٥ مليار دولار، والأخير الذي تصل ثروته إلى ٦٠ مليون دولار، ورأينا أن ثروة الكبار الخمسة الأوائل، الذي سنأتي على تفاصيلهم، حوالي ٣٨ مليار دولار، وهم يشكلون ٢٧٪ من إجمالي الثروة، بينما ثروة الـ ١٤ الأوائل (بمن فيهم الخمسة) قرابة ٦٢ مليار دولار، ونسبة ٤٤٪ من إجمالي الثروة، وتوردة الـ ٣٤ الكبار، بلغت ما يزيد عن ٩١ مليار دولار، أي ٦٥٪ من إجمالي الثروة.

وقالت ذي ماركز أن المقياس الذي يتبعه لاحتساب الثروة، هو أن يكون الثري من الإسرائيليين، صاحب الثروة الصافية حتى منتصف أيار ٢٠١٥، بعد أن تم انتقاص الديون الشخصية، بموجب المعلومات المعلنة، إضافة إلى حجم الأسهم في الشركات المختلفة، والاستثمارات المالية في البورصة، وقيمة العقارات المملوكة، والسيولة النقدية المتوفرة حتى ذلك اليوم، كما اعتمدت الصحيفة تقارير معتمدة، ومنها تقارير البورصة عن كل واحد من هؤلاء الأثرياء.

قال تقرير جديد حول «صورة الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في إسرائيل ٢٠١٤» صدر أخيرا عن «مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعائلة الاجتماعية في إسرائيل» إن معدل الفقر في إسرائيل يبعدها جدا عن الغرب ويقربها من دول جنوب أميركا، بين تشيلي والمكسيك.

وأضاف التقرير: «يحب الإسرائيليون موضعة أنفسهم كجزء من غرب أوروبا، لكن في غالبية المقاييس الاجتماعية والاقتصادية نحن مصنّفون في الهوامش الشرقية والجنوبية للقارة. إن معدل الدخل الصافي للمرافق البيئية شبيه بذلك الموجود في سلوفاكيا، إسبانيا، اليونان، وتشيكيا. كذلك هو، أيضا، الناتج المحلي الخام للفرد، ومعدل الأجر في السوق. إن معدل الفقر في إسرائيل يبعدها جدا عن الغرب ويقربها من دول جنوب أميركا، بين تشيلي والمكسيك». وبحسب التقرير، في العقد الأخير (٢٠٠٤-٢٠١٣) شهد الاقتصاد الإسرائيلي نموًا تجاوز نمو دول غرب أوروبا، لكن لا يمكن أن يكون ذلك وحده كافيًا بأن يقرب إسرائيل منها. فأولًا، بغية الوصول إلى مستوى المعيشة السائد هناك يجب أن تنمو إسرائيل نموًا بوتيرة أعلى من الوتيرة الحالية. وثانيًا، بغية أن يرتفع مستوى معيشة جميع الإسرائيليين يجب أن تنوّع ثمار النمو الاقتصادي بشكل متناسٍ أكثر. وقال التقرير: إن إسرائيل لا تبذل كل ما في وسعها في استنفاد قدرتها الكامنة على النمو، وذلك من بين أشياء أخرى بسبب غياب تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وبسبب تواتر المواجهات العنيفة معهم. فلقد أدّت الانتفاضتان إلى إلحاق ضرر فعلي بالاقتصاد الإسرائيلي؛ لكن المواجهات المحدودة، أيضًا، تنكزرت جدًا: حملة «أيام الغضب» (٢٠٠٤)، «قوس قزح» (٢٠٠٤)، «أول المطر» (٢٠٠٥)،

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي